(الفصل الأول في المقدمات)

(تقسيم الكلمات)

فالأول قال رحمه الله: " اعلم أن الكلمات ثلاث: اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما دخله التنوين نحو: زيد، والألف واللام نحو: الرجل، وحرف الجر نحو: بزيد، وجاز الإخبار عنه نحو: خرج زيد ".

الشرح: الكلمات جمع الكلمة، وحد الكلمة: كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع، وهذا يتناول الاسم والفعل والحرف.

فصل: وإنما حكم بأنها ثلاث للاستغناء بها، والاكتفاء بها في أداء المعاني المختلفة، ولو كان ثم شيء رابع لاحتيجَ إليه في موضع ما كما يحتاج إليها، فلما تم الغرض من المتكلم من غير احتياج إلى رابع لها عُلم بأنها ثلاث، وإنما اشتغل بذكر الاسم أولًا؛ لأن المقصد ها هنا ذكر الإعراب، والاسم مقدم وأصيل في حق الإعراب، والفعل إنما يستحق الإعراب على سبيل المشابهة والفرعية، وأما الحرف فمبني لا إعراب فيه، فلذلك حسُن تقديم الاسم عليهما.

وحده: لفظة تدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل، واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع؛ لأن التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره، وكان أصله " سموًا " فحذف آخره بدليل إعادة المحذوف في تصريفه فيقال في الجمع: أسماء، وفي الفعل: سميت، وهو أحد الأسماء العشرة التي بنيت أوائلها بالسكون فزيدت همزة تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل، وفي العرب من يحرك أوله في الابتداء ولا يثبت الهمزة فيقول: سِمٌ وسُمٌ، وقال[1]:

بِسْمِ الَّذِي في كُلِّ سُـــورَةٍ سُمُهْ

فصل: ثم لما كان اسم الكلمة شاملاً لجميعها احتيج إلى تميز بعضها من بعض، فذكر الشيخ علاماتها؛ لكي يعرف كل واحد منها عن صاحبه ممتازًا مفارقًا فذكر أكثر

---

(١) انظر: المخصص لابن سيدة ٥/٢١٥.

علامات الاسم الذي غلب دخولها في أكثر الأسماء، وهو التنوين، والألف واللام، وحرف الجر، وجواز الإخبار عنه، وينبغي أن تعلم أن جواز دخول واحدة من هذه العلامات عليه يكفي في كونها دلالة على اسميته فلا يجب أن تكون مجتمعة بأسرها عليه حتى يحكم باسميته ولذلك قلنا في (إذا وحيث وكيف ومتى وأين): إنها أسماء مع تعذر الإخبار عنها، وكذلك في (من وما) مع أنهما لا يدخلهما الألف واللام والتنوين فلا يقال مثلًا: مضى إذا ومتى، واتسع أين وحيث، كما يقال: مضى الوقت، واتسع المكان، وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أنا إذا قلنا في الاسم: إنه ما جاز الإخبار عنه أردنا معنى الاسم لا لفظه الذي (ز – ي – د) وإلا فلفظ الفعل والحرف يجوز الإخبار عنه نحو أن نقول: " ضرب " منظوم من ثلاثة أحرف، و " يضرب " فعل مضارع، و " من " يفيد التبعيض، و " في " يفيد الظرف، ولا إشكال في أنه إخبار عنها كما أن قولنا: زيد عالم، وعمرو ضارب إخبار عن الأسامي، وإذا كان كذلك فلا بد من أن يقال: الخبر عن معنى الاسم لا عن لفظه لكي تكون هذه علامة مميزة له من الفعل والحرف، وإذا ثبت ذلك فالألفاظ التي قلنا إنها أسماء وهي (إذا وأين) وغيرهما تدل على معان يصح الإخبار عنها بألفاظ أُخر، بيانه أنك إذا قلت: آتيك إذا طلعت الشمس، يكون معناه: آتيك وقت طلوع الشمس، فيوضع " إذا " موضع الوقت المنصوب بالظرفية، وأنت تخبر عن " الوقت " بالمجيء والمضي فيقال: جاء الوقت، ومضى الوقت، فدل على أن هذه السامي دالة على معان يصح الإخبار عنها بألفاظ أُخر، ولما وضعت هذه الأسماء لمعانيها وضعت بشرط يأبى أن يكون مخبرًا عنها، وذلك نحو " إذا " وضع اسمًا للوقت الذي وقع فيه فعل، والوقت الذي وقع فيه يستدعي كونه منصوبًا بالظرفية والمخبر عنه يستدعي كونه فاعلًا أو مبتدأ واستحال أن يكون الشيء فاعلًا أو مبتدأ في حال كونه ظرفًا.

فصل: فإن قيل: فما بال دخول التنوين في الاسم؟

قيل: التنوين نون ساكنة ما لم يعرض عارض ملجئ إلى تحريكها. وضع في الكلام على مواضع:

أحدها: أن يكون فرقًا بين المنصرف وغير المنصرف، نحو: مررت (بأحمد)، ورب أحمد.

والثاني: أن يكون دالًا على التنكير، ولا يوجد هذا القسم في معرفة البتة، ولا يكون إلا تابعًا لحركات البناء، وإن كان آخر الاسم الذي يدخله التنوين ساكنًا حرك لسكونها وسكون التنوين مثال المتحرك البنائي: سيبويه، وعمرويه، وإذا أريد التنكير يقال: سيبويه وعمرويه، ومثال الساكن: صه، ومه يقال في التنكير: صه ومه التقدير في التعريف: السكوت والكف، وفي التنكير: سكوتًا وكفًا، فالقسم الأول مكسور بكل حال قال[1]: [الرجز]

يَا عَمروَيْهِ انْطَلَـــقَ الرِّفَـــاقُ
فأنت لا تَبْـــكى وَلا تَشتـــاقُ

والثالث: أن يكون في " مسلمات " بإزاء النون في " مسلمون ". ويحذف عند لام التعريف فيما ذكرنا من الأقسام ومن المضاف.

والرابع: أن يلحق أواخر القوافي عوضًا من ألف الإطلاق " الترنم " ويجوز في هذا القبيل أن يلحق الفعل والاسم مع لام التعريف، قال جرير[2]: [الوافر]

---

(١) انظر: نوادر أبي زيد ١/١٤٢.

(٢) **البيت لجرير بن عطية بن الخطفي،** أحد الشعراء المجيدين وهو شاعر أموي. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعي النميري الشاعر.

الشرح: أقلي: خففي -اللوم: العذل- العتاب: التعنيف.

المعنى: خففي يا عاذلة من لومي وتعنيفي، وإن رأيت مني صوابا فلا تنكريه عليّ وقولي: والله لقد أصابن، ومن قال أصبت -بكسر التاء- أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

الإعراب: "أقلي": فعل أمر -من الإقلال- مسند للياء التي للمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع. "اللوم": مفعول به. "عاذل": منادى مرخم حذفت منه ياء النداء مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب وأصله: يا عاذلة. "والعتابا": معطوف عل اللوم. "وقولي": فعل أمر والياء فاعله. "إن": حرف شرط. "أصبت" فعل ماض فعل الشرط التاء فاعله وهذا اللفظ يروى بضم التاء للمتكلم وبكسرها للمخاطبة. "لقد أصابن": جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

أَقِلِّي اللَّـــــوْمَ عَـــاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُوْلِي إنْ أَصَبْتُ لَقَــدْ أَصَـــابَنْ

والخامس: أن يكون عوضًا من الجملة المحذوفة المضاف إليها حيث أضيف إليها " إذ " في قولك: يومئذٍ وحينئذٍ، التقدير: يوم إذ كان كذا، وحين إذ زيد فعل كذا، وحرك " الذال " لالتقاء الساكنين، والدليل على أن الكسرة لالتقاء الساكنين لا لكونه مضافًا إليه لإضافة اليوم والحين إليه قول الشاعر(1): [الوافر]

نَهَيْتُكَ عَنْ طِـــــلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَـــةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيــــــحُ

=

والتقدير: إن أصبت فأقلي اللوم، أو: إن أصبت فقولي لقد أصابا.

الشاهد: "العتابن" فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم، وهو اسم مقترن بأل.

انظر: ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل في شرحه للألفية ١/ ٦، والأشموني ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص لابن جني ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٣٨٥.

(١) **البيت لأبي ذؤيب الهذلي**، وهو: خويلد بن خالد بن محرّث الهذليّ: شاعرٌ فحل، مخضرَم، أدرك الجاهليّة والإسلام؛ وهو أشعر هُذيل من غير مدافَعة؛ توفّي في مغزىً نحو المغرب.

يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ١٣١/١، والشّعر والشّعراء ٤٣٥، والمؤتلف والمختلف ١٧٣، والخزانة ٤٢٢/١.

والمعنى: يذكِّر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر، وزجره قبل استحكام الحبّ؛ فيقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة بعاقبة، أي: بآخر ما وصّيتك به.

ويجوز أن يكون المعنى: نهيتك عن طلبها بذكر ما يُفضي أمرك إليه وتدور عاقبتك عليه، وأنت بعدُ سليمٌ تقدر على التّملّس منها وتملك أمرك وشأنك في حبّها.

وفي رواية:(بعافية) أي:حال كونك متلبّسًا بعافية.

انظر: شرح التّسهيل ٢٠٧/٢، والجنى الدّاني ١٨٧، والمغني ١١٩، والمساعد ٤٩٩/١، والأشمونيّ ٣٦/١

والشّاهد فيه: (إذٍ صحيح)حيث جاء بالتّنوين عوضًا عن الجملة، والأصل: وأنت إذ الأمر على هذه الحال.

انظر:ديوان الهذليّين٦٨/١، ومعاني القرآن للأخفش٤٨٤/٢، والأصول١٤٤/٢، والخصائص٣٧٦/٢، وكشف المشكل٢٥١/١، وشرح المفصّل ٢٩/٣، ٣١/٩، ورصف المباني ٤١١، والخزانة ٥٣٩/٦.

فإن قيل: حرف التعريف الألف واللام أم اللام وحدها؟

قيل: خلاف بين الخليل وسيبويه، فعند الخليل حرف التعريف " أل " مثل: هل وبل، ومذهب سيبويه أن " اللام " وحدها للتعريف، وهي ساكنة واجتلبت الهمزة للوصل كما في " اسم " و " ابن "، والدليل على ما اختاره سيبويه أنه لو كان حرف التعريف حرفين لما نفذ عمل الجار إلى معموله في قولنا: مررت بالرجل، وخرجت من البصرة؛ لأن الهمزة المحذوفة – إذا كان كذلك في النية – ثابتة فلما نفذ عمله إليه وعلمنا أنه لا يجوز الفصل بينهما بحرفين دل على أن اللام للتعريف البتة، وهي تقع في الكلام على وجوه: تعريف الواحد بعهد نحو: الرجل وفي بالعهد، وتعريف الواحد بغير عهد نحو: يأيها الرجل أقبل، وتعريف الجنس نحو: الملك أفضل من الإنسان، وأهلك الناس حب الدرهم والدينار، والرابع زائدة نحو قوله: ﴿آلْـَٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة:٧١] وقوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾﴾ [النجم:١٩] لأن هذه الأسماء معارف كـ" مناة " و"يغوث" و " يعوق "، وكذلك اللام التي في " الذي " و " التي " وتثنيتهما وجمعهما.

وتدغم مع ثلاثة عشر حرفًا:

ت، ث، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ن.

وتفسير حروف الجر يأتي في بابها.

(الفعل)

قال رحمه الله: " والفعل ما دخله قد وسوف والسين نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم، وتاء الضمير وألفه وواوه نحو: أكرمت وأكرما وأكرموا، وتاء التأنيث الساكنة نحو: نعمت وبئست، وحرف الجزم نحو: لم يضرب، وهو على ثلاثة أمثلة. المفتوح الآخر نحو: ضرب، وانطلق، وهو للماضي خاصة، وما دخلته الزوائد الأربع: أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل، ويسمى المضارع، وهو يصلح للحال والاستقبال، تقول: يفعل وهو في الفعل، ويفعل غدًا، فإذا دخله السين أو سوف اختص بالمستقبل، والثالثة من الأمثلة الموقوف الآخر نحو: أخرج وأكرم يكون أمرًا للمخاطب ".

الشرح: ثم لما بين علامات الاسم ثني بذكر الفعل وحده: لفظة تدل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل، وهو أبدأ خبر عن شيء ولا يخبر عنه بشيء، وعلامته على ضربين: ضرب يلحقه أولًا نحو حرف التقريب وحرفي الاستقبال وحروف الجزم، وضرب يقع آخرًا نحو الضمائر التي هي: التاء، والألف، والواو، وتاء التأنيث الساكنة.

فصل: (في أنواع الفعل)

والفعل منقسم بأقسام الزمان وله ثلاثة أحوال: الماضي والحال والاستقبال، كذلك الأفعال على ثلاثة أمثلة: الماضي، والمضارع، والأمر.

فالماضي: ما دل على معنى حدث قبل زمانك هذا، وهو مبني آخره على الفتح ما لم يعرض عارض يوجب سكونه أو ضمه، فالسكون إذا كان لامه حرف لين نحو: غزا، ورمى، ولحقه بعض الضمائر نحو: ضربت، وضربن، والضم إذا لحقه الواو نحو: ضربوا.

والمضارع: ما تعاقب على أوله " الهمزة " و " الياء " و " التاء " و " النون " نحو قولك: أضرب، وللغائب: يضرب، وللمخاطب والمؤنث الغائب: تضرب، وإذا كان معك واحد أو جماعة: نضرب، ويشترك فيه الحال والاستقبال، " اللام " في قولك: إن زيدًا ليفعل، يخلصه للحال كما يخلصه " سوف " و " السين " للاستقبال.

وأما أمر المخاطب: فما كان مشتقًا من المضارع للمخاطب فآخره مبني على الوقف، إلا إذا لحقه ما يوجب حذف الآخر أو تحريك الساكن نحو قولك في يغزو، ويرمي، وتخشى: اغز، وارم، وآخش، وشد وفر، وآضرب الغلام، وقل الحق.

فصل: وإذ قد عرفت الفعل بعلاماته وأمثلته فاعلم أن هذه العلامات لا تدخل الكل على كل واحد من الأمثلة بل فيها ما لها اختصاص، ففيها ما يدخل الماضي ولا يدخل المستقبل ولا الأمر نحو: تاء التأنيث، وفيها ما يدخل المضارع ولا يدخل الماضي ولا الأمر نحو: سوف والسين وحروف الجزم، وفيها ما يدخل الجميع في بعض الأحوال نحو: الضمائر التي ذكرناها سوى " التاء " في المضارع والأمر.

فصل: وفي الأفعال غير منصرف، ومعنى ذلك أنه لا يشتق منه مضارع ولا أمر ولا فاعل نحو: عسى، وليس، ونعم، وبئس، يعرف ببعض العلامات نحو: عسيت، وليسوا، ولست، أما نعم وبئس فلا يدخلهما إلا " تاء " التأنيث، واعلم أنه لا يجب أن تكون علامة الاسم أو الفعل داخلة على ما جعلت علامة له حتى يعلم اسميته أو فعليته، لكن المعتبر في ذلك صلاحية الكلمة لدخول العلامة في اصطلاح لسان العرب، لأن هذا القدر يكفي في كونها علامة.

فإن قيل: لم بني الماضي والأمر وأعرب المضارع؟

قيل: لأن الماضي والأمر لا يشابهان الاسم غاية المشابهة فبقيا على الأصل من البناء.

فإن قيل: لم بني على الفتح والأمر على الوقف؟

قيل: لأن الأصل في البناء السكون وهو أضعف الأشياء، وللماضي مزية على الأمر لدلالته على الثابت، والأمر يدل على الظنون الموهوم فبني الماضي على الحركة لقوته، وبقي الأمر على ما عليه من السكون.

فإن قيل: لم شرط في " تاء " التأنيث السكون؟

قيل: احترازًا عن المتحركة لأنها تدخل على الاسم، نحو: ضاربة، وتمرة، وجمرة، ولا يجوز أن يجعل الشيء علامة في أحد النوعين مع شموله لكليهما، فلما بنيت على السكون داخلة على الأفعال ما لم يلقها ساكن جعل علامة فيها.

فإن قيل: لم سمي ما دخله الزوائد مضارعًا؟

قيل: لمضارعته اسم الفاعل في عدد حروفه وحركاته وسكناته، ولوقوعه موقعه صفة، تقول: هذا رجل يضرب، كما تقول: هذا رجل ضارب، وكما أن (ضاربًا) لا يختص بشخص دون شخص فإذا دخله الألف واللام خص بمعين، وكذلك (يضرب) لا يختص بالحال دون الاستقبال فإذا دخله سوف والسين خص بمعين، ولأن لام الابتداء يدخله كما يدخل الاسم، تقول: إن زيدًا ليقوم، كما تقول: إن زيدًا لقائم.

فإن قيل: لم جعل للحال والاستقبال عبارة واحدة تدل عليهما ولم يجعل كذلك بين الماضي والمستقبل أو الحال؟

قيل: لمشابهة المضارع الاسم، وفي الأسماء ما وضع لمسميين فصاعدًا كلفظة (العين) التي وضعت لعدة معان ونحوها، ولم تقع هذه المشابهة بين الاسم وبين سائر الأفعال فصار حمله على ما شابهه أولى، وأيضًا فإن وقت الحال قصير لم يستأنف له صيغة على حدة.

وبَعْدُ: فإن الذي هو للحال في الحقيقة للمستقبل. فلذلك ساغ أن يكون لهما عبارة واحدة.

فإن قيل: ما حرف التقريب؟

قيل: إذا دخل على الماضي يقربه للحال، نحو: قد قامت الصلاة، وقيل هذا جواب: لما يفعل، وهل فعل؟ ولا بد فيه من التوقع، فإذا دخل على المستقبل يكون للتقليل بمنزلة " رُب " كقولك: إن الكذوب قد يصدق، ويجوز أن يحذف الفعل بعدها إذا كان في الكلام دليل عليه، قال الشاعر[1]: [الكامل]

---

(١) **البيت للنابغة الذبياني** في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ والأغاني ١١/ ٨؛ والجنى الداني ص ١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٧، ١٩٨، ١٠/ ٤٠٧؛ والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٢، ٥/ ١٧٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠، ٧٦٤؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٦ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص ١٧١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨٠، ٢/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٦، ٣٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٨، ١١/ ٢٦٠؛ ورصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٢؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

أَفِــدَ التَّرَحُّــلُ غَيْــرَ أَنَّ رِكَابَنَــا لَمَّــا تَــزُلْ بِرِحَالِنَــا وَكَــأَنْ قَــد

فإن قيل: ما الفرق بين (سين) الاستقبال و (سوف)؟ قيل: كلاهما للاستقبال إلا أن في سوف زيادة تنفيس، ومنه التسويف وسوفته، كما أن (أمن) من (آمين)، ويقال: سوأ فعل، وسف أفعل.

فصل: فإن قيل: لم خص المضارع بزيادة هذه الحروف؟

قيل: لأن أولى ما يزاد حروف اللين، لأن الكلمة لا تخلو منها ومن أبعاضها، إلا أن " الواو " ابدلت منه (التاء) كما في (تراث، وتجاه) والأصل (وراث) و (وجاه) لأنها إذا وقعت في أول الكلام أصلية تبدل نحو: (أقتت) و (أرخ الكتاب) الأصل (ورخ الكتاب) و (وُقِّتت) فأولى أن تقلب حيث وقعت زائدة، و " الألف " لا تحتمل الحركة فقلبت " همزة " واحتيجت إلى رابع فزيدت " النون " من حروف المد.

=

اللغة: أفد: دنا. الترحّل: الرحيل. الركاب: المطايا. لمّا تزل. لم تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. كأن قد: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

المعنى: قرب الترحّل ومفارقة الديار، ولكن الإبل لم تزل فيها، وكأنّها قد فارقتها، وذلك لقرب وقت الارتحال.

الإعراب: "أزف": فعل ماضٍ. "الترحّل": فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. "غير": مستثنى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. "أنّ": حرف مشبه بالفعل. "ركابنا": اسم "أنّ" منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و"نا": ضمير متّصل مبني في محل جر بالإضافة. "لما": حرف جزم. "تزل": فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. "برحالنا": الباء: حرف جرّ، و"رحالنا": اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و"نا": ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل "تزل"، والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر بالإضافة. "وكأن": الواو: حرف عطف، و"كأن": حرف مشبّه بالفعل مخفف من "كأن"، واسمه ضمير شأن محذوف. "قد": حرف تحقيق مبني على السكون، وحرّك بالكسر للضرورة الشعرّية، وقد حذف مدخوله، والقدير: "قد زالت".

وجملة "أزف الترحل": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لمّا تزل برحالنا": في محلّ رفع خبر "أن". وجملة "كأن قد": معطوفة على جملة "لمّا تزل". والجملة المحذوفة: في محلّ رفع خبر "كأن".

والشاهد فيه: مجيء "قد" كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

وإنما رفع الزائد في الرباعي رفعًا للالتباس بينه وبين الثلاثي، وأما ما زاد على ذلك فباق على الأصل؛ لأنه ليس ثم هذا الالتباس، وقيل: إنما ضم لأن الضم أقوى الحركات لتكون عوضًا من المحذوف، إذ كان الأصل في " يكرم " " يؤكرم " وهذا التعليل في " أفعل " صحيح.

فإن قيل: الضمائر التي ذكرها من أي جنس هي؟

قيل: من المتصلة المرفوعة كل واحد منها في موضع الرفع بالفاعلية للفعل الذي اتصل به، ولا يتكلم بها منفصلًا عنه، واستقصاء الكلام في ذلك يأتي في الضمائر إن شاء الله.

فصل: فإن قيل: بين لي الأصل كيف يستخرج الأمر من الأفعال؟

قيل: إذا أردت أن تعرف كيفية الأمر من كل فعل فاحذف الزوائد من المضارع، فإن كان أول ما يلقاك من حروف الفعل ساكنًا فزد فيه همزة الابتداء متحركة مثل حركة عين الفعل إلا فيما هو مفتوح العين إذ كانت لها حركة لازمة، وسكن آخره كما هو المشروط بغير عدد، وإن كان أول ما بقي بعد حذف الزائد متحركًا لا يحتاج إلى الهمزة، مثال الأول: " اطلب " و" اضرب " و" امنع "، ومثال الثاني: " قل " و " بع " و"خف". وإنما احترزنا بالاستثناء فيما هو مفتوح العين؛ لأن الهمزة تكسر فيه كما في مكسور العين لرفع الالتباس بين الأمر وبين المتكلم عن النفس حيث يقول: " امنع " في الأمر، و " أمنع " في الحكاية، ولا يلزم آخره الرفع فيه فيكفي في الفرق بينهما، لأن في العرب من يسكن آخر الفعل في الحكاية، ومنه قراءة من قرأ: (ويوم نحشرهم)، وأما أمر الغائب فإنه يكون باللام نحو: ليضرب، وهو معرب، بخلاف المخاطب فإنه مبني، وليس كما قاله الكوفيون بأن أمر المخاطب معرب مجزوم بإضمار " اللام " واحتجوا بقراءة النبي عليه السلام[1]: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [يونس: ٥٨]، والجواب عن ذلك: أنه استعمال الفعل على الأصل ثم أدخل " اللام " عليه كأمر الغائب والله أعلم.

---

(١) روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا) وهي قراءة يزيد بن القعقاع. قال هارون في حرف أُبَيّ: (فافرحوا). قال أبو جعفر: سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف جازم، كما أن مع النهي حرفا إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب استغناءً بمخاطبته، وربما جاءوا به على الأصل منه فبذلك فلتفرحوا. [انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٥١، وأخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٢٣، رقم ٢١١٧٥)].

(الحرف)

قال رحمه الله: " والحرف ما ليس فيه معنى اسم ولا فعل نحو: هل وبل وقد وثم".

الشرح: لما قسم الكلمة على ثلاثة أقسام وهو قوله: " اسم وفعل وحرف " فعرف الاسم والفعل وبين علاماتهما بقي عليه ذكر قسمة الحرف فثلث بذكره ها هنا وحده: لفظة تدل على معنى في غيره، ولذلك لا ينفرد بالذكر بل يصحب في كل حال الاسم والفعل إلا في مواضع فإنه يقع جاريًا مجرى النائب عن الفعل وذلك في النداء نحو: يا زيد، وفي جواب من يسألك عن أمر فتقول: نعم، أو بلى، أو إي، أو إن، واشتقاقه من: حرف الشيء الذي هو حدُّه وناحيته يقال: انحرف عني فلان إذا انعدل عنك، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴾ [الحج:١١] أي: لا يدوم بطاعته ولا يستقر على دينه بل هو قلق لا يثبت ولا يطمئن فيما ينزل به من البلية، أما وجه المناسبة في اشتقاقه فهو أن الحرف يقع في الغالب طرفًا من الكلام في أوله أو آخره نحو: هل جاءك زيد؟، وقد قامت الصلاة، و ﴿ ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ﴾ [النحل:١٢٣]، وهو مبني بناءً لازمًا لا إعراب فيه، ويتنوع أنواعًا كثيرة ففيها عامل وغير عامل فيختلف في الأكثر معانيها بحسب دخولها على الجمل والآحاد كما سنذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.

(الإعراب)

قال رحمه الله: " والإعراب يكون في الاسم والفعل المضارع، فإعراب الاسم على الرفع والنصب والجر، فالرفع نحو: جاءني زيد، والنصب نحو: رأيت زيدًا، والجر نحو: مررت بزيد. وحد الإعراب: أن يختلف آخر الكلم باختلاف العوامل، كما رأيت من اختلاف آخر " زيد " لاختلاف ما دخل عليه من: جاءني، ورأيت، والباء ".

الشرح: اعلم أن لفظة الإعراب موضوعة للبيان، يقال: أعرب الرجل عن نفسه إذا بين ما في ضميره، ومنه قوله: " البِكْرُ تُسْتَأذن وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا، والثيب يعرب عنها لسانها"[1].

ومنه قول الكميت[2]: [الطويل]

وجَـدْنَا لَكُـمْ فـي آلِ حـاميم آيَـةً تَأَوَّلَهَـــا مِنَّـــا تَقِـــيٌّ وَمُعْـــرِبُ

والمقصد ها هنا بيان تغير آخر الكلمة بحركة أو سكون لفظًا أو تقديرًا بتغير العوامل في أولها؛ لأنه إذا كان الكشف عن المعاني يقع باختلاف أواخر الكلم سمي إعرابًا، والأصل في ذلك هو الاسم لاحتياج بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولو لم

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٣٧/٢، رقم ١٤٢١) ، وأبو داود (٢٣٢/٢، رقم ٢٠٩٨، ٢٠٩٩) ، والنسائى (٨٥/٦، رقم ٣٢٦٤) . وأخرجه أيضًا: أحمد (٢١٩/١، رقم ١٨٩٧) . وابن حبان (٣٩٨/٩، رقم ٤٠٨٨) ، والطبرانى (٣٠٧/١٠، رقم ١٠٧٤٥) ، والبيهقى (١١٥/٧، رقم ١٣٤٤١) واللفظ له.

(٢) **البيت للكميت الأسدي،** يقوله في بني هاشم، وكان متشيعا لهم، وأراد بآل حاميم السور التي أولها «حم» فجعل حاميم اسما، ثم أضاف السّور إليها إضافة النسب إلى القرابة. كما تقول: آل فلان. والآية التي أشار إليها من سورة الشورى، رقم ٢٣(قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى).

يقول: من تأول هذه الآية لم يسعه إلا التشيع في آل النبي من بني هاشم وإظهار المودة لهم، على تقيّة كان، أو غير تقيّة. والمعرب: الذي يفصح بما في نفسه وبما يذهب إليه.. والشاهد في البيت: ترك صرف «حاميم» لشبهه بما لا ينصرف للعلمية.. والعجمة، نحو هابيل وقابيل.

هو للكميت في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠١؛ والكتاب ٣/ ٢٥٧؛ ولسان العرب ١/ ٥٨٩ (عرب)، ١٢/ ١٥٠ (حمم)، ١٣/ ٢٦٥ (طسن)؛ والمقتضب ١/ ٢٣٨، ٣/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٨٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١١ (حوا).

يعرب لأشكل معرفة اختلاف المقاصد، ولا كذلك الفعل؛ لأن هذه العلة لا تثبت فيه. بيان ما ادعينا أنك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، كان تعجبًا، وإذا قلت: ما أحسن زيد كان ذمًا نفيًا للإحسان عنه، وإذا قلت: ما أحسن زيد؟ كان استفهامًا عن حسن بعض أجزائه، فلو لم يكن هذه التغييرات في الألفاظ لما عرفت هذه الفوائد المختلفة، أما الفعل فإنه لما شابه الاسم وهو المضارع الذي ذكرناه وجو المشابهة له أعرب حملًا عليه.

فإن قيل: للاسم وجوه كثيرة في الاختصاص نحو: التثنية، والجمع، والتصغير، والتعريف، والتنكير، والإعراب، فلما شابهه المضارع حمل عليه في الإعراب، فهلاَّ حمل عليه في غيره من الوجوه؟

قيل: لأن الإعراب لا يغيره عن حقيقة الفعلية، والحمل في غيره إخراج له من حيزه وإجحاف في معناه، فلذلك لم يحمل عليه فيما سوى الإعراب.

فإن قيل: لم وجب أن يكون الإعراب في آخر الكلمة؟

قيل: لأن أول الكلمة لابد من أن يبنى على الحركة ليصح الابتداء به سواء كان ثم إعراب أو لم يكن، وأما وسطه فبه يعرف وزنها من الأبنية المختلفة فلم يبق إلا أن يكون في آخرها.

وبعد: فإن الإعراب: يدل على أحوال المعنى وكيفيته، وبناء الكلمة: يدل على نفس المعنى، فوجب أن يستوفى أولًا ما يدل على نفس المعنى، ثم يؤتى بما يدل على كيفيته، فلذلك وجب كونه في آخر الكلمة.

فإن قيل: ما تعني بالعامل؟

قيل: ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص سواءً كان اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا.

(إعراب المقصور والمنقوص)

قال رحمه الله: " والاسم إذ كان في آخره ألف لم يظهر فيه الإعراب مثل حبلى وبشرى، وإذا كان في آخره ياء متحرك ما قبله سكن الياء في الرفع والجر، وتحرك في النصب، تقول: جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورأيت القاضي، قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف:٣١]، فإن سكن ما قبل الواو والياء نحو: دلو وظبي كان في حكم الصحيح ".

الشرح: اعلم أن الكلمات التي اعتلت أواخرها لم تكن تخلو من أن يكون حرف إعرابًا ألفًا، أو ياءً، أو واوًا، فإن كان " ألفًا " فالإعراب فيه مقدر ولا يختلف آخره باختلاف العوامل سواء كانت هذه الكلمة اسمًا، أو فعلًا. مثال الاسم ما ذكره في المتن نحو: حبلى وبشرى، وفي الفعل نحو: يخشى ويسعى، وإنما كان كذلك؛ لأن الألف لا يحتمل الحركة ولا يوجد إلا ساكنًا وفي تحريكه إخراج له من حقيقته، وأما إذا كانت "ياء" وهو اسم وما قبله متحرك فإن كان مضافًا أو فيه الألف واللام فإنه لا يتحرك في الرفع والجر لاستثقالهما في " الياء " لامتناعه من الحركة ألا ترى أنه يتحرك في حال النصب تقول: جاءني قاضيكم، ومررت بقاضيكم، ورأيت قاضيكم، وإن كان مجردًا عن اللام والإضافة فإن " الياء " تحذف حال الرفع والجر لالتقاء الساكنين أحدهما " الياء " والآخر التنوين، ويتحرك حالة النصب تقول: جاءني قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضيًا، وإن كان ما قبل " الياء " ساكنًا فإنه يتحرك في الأحوال الثلاث سواء كان معرفًا أو منكرًا، والسبب في ذلك الخفة لأجل سكون ما قبل " الياء "، وكذلك حكم الممدود نحو: الحمراء.

وأما إذا كان " واوًا " فإنه لا يقع في أواخر الأسماء المعربة إلا وما قبلها ساكن فحكمه أن يجري بوجوه الإعراب كما قلنا في "الياء" الساكن ما قبله.

وأما إذا كان فعلًا وحرف إعرابه " ياء " أو " واو " فإنهما سكنتا في حال الرفع، وتحركتا في حال النصب، وسقطتا في الجزم لمثل العلة التي ذكرنا في الاسم، وسقطتا في الجزم لا لالتقاء الساكنين.

فصل: فإن قيل: هلا قلت في مثل (حبلى) و (بشرى) إن آخره " ياء " كما هو مكتوب بالياء؟

قيل: إن الألفاظ بالتكلم لا تقاس بالكتبة؛ لأن الكُتاب يزيدون في الخط ما ليس من وزن الكلمة، وينقصون منه ما هو من وزنها فرقًا بين المتشابهين إذا كان فيه دليل، ثم إن الأصل عندهم في كتبة الأسماء المقصورة من ذوات الثلاثة أنه إذا كان من بنات "الياء " يكتب بالياء نحو: الهدى، والهوى، والمدى وإن كان من بنات " الواو " فإنه يكتب بالألف نحو: قفا، وعصا، ورحا.

وكل مقصور جاوز ثلاثة أحرف فإنه بالياء يكتب نحو: حبلى، وبشرى، إلا ما كان في آخره ياءان فإنه يكتب بالألف كراهية اجتماع يائين نحو: الدنيا، والعليا، والبُقيا.

وإنما يعرف بنات " الواو " وبنات " الياء " بالرجوع إلى التثنية أو إلى الفعل الذي أخذ منه الاسم نحو قولك في هدى: هُدَيَان، وهديته، وفي قفا وعصا: قفوان، وعصوان، وقفوته إذا تبعته، وعصوته إذا ضربته بالعصا، وفي حبلى وبشرى: حبليان، وبشريان.

ولا يثنى ما زاد على ثلاثة أحرف في الأغلب إلا بالياء فلذلك قلنا فيه: إنه يكتب بالياء، فاعتبر هذا القول في هذا الباب ينفعك في كثير من المواضع.

فإن قيل: لم خالف الحكم في الاسم الذي في آخره " الياء " بين أن يكون مضافًا أو معرفًا باللام وبين أن يكون مجردًا عنهما، وذلك أنه يثبت " الياء " ساكنة حال الرفع والجر في المعرف والمضاف، ويحذف " الياء " في هاتين الحالتين من النكرة؟

قيل: لأن المضاف وما فيه الألف واللام لا يدخله التنوين، واستثقلت الضمة والكسرة على " الياء " فبقي ساكنًا؛ لأنه لا يعرض شيء يوجب حذف " الياء "، وأما ما تجرد عن الإضافة واللام فدخل عليه التنوين وهو ساكن و " الياء " ساكن فالتقى ساكنان فحذفت " الياء " وكان " الياء " بالحذف أولى؛ لأن التنوين علامة الانصراف، و"الياء" ليس بعلامة فكان تبقية العلامة أولى وهذا أصل عند النحويين: أن العلامات لا تحذف.

فإن قيل: ما علامة انصراف المقصور؟

قيل: دخول التنوين كما أن علامة المقصور غير المنصرف امتناع دخول التنوين.

فإن قيل: ما حكم هذا الاسم في الوقف بين كونه منونًا وغير منون؟

قيل: أما المنون نحو: قاضٍ، وغازٍ، فالاختيار فيه أن يوقف عليه حالة الرفع والجر بالسكون فيقال: هذا قاض، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١]، وأما غير المنون فالوقف فيه بإثبات الياء كما في الوصل نحو: هذا القاضي، والغازي، ومنهم من يحذف " الياء " والإثبات فيه أغلب، فأما حالة النصب فإنه يوقف على المنون بإثبات الألف المبدلة من التنوين فيقال: رأيت قاضيًا، وعلى غير المنون بالياء لا غيره.

(إعراب الفعل)

قال رحمه الله: " وإعراب الفعل على الرفع، والنصب، والجزم يختص بالأفعال، والجر بالأسماء، فالرفع نحو: يضرب، والنصب: لن يضرب، والجزم: لم يضرب، وللنصب والجزم حروف تذكر بعد ".

الشرح: إن المضارع لما شابه الاسم استحق الإعراب كما ذكرنا على سبيل الفرعية، فإذا ثبت ذلك فينبغي أن يراعى فيه ذلك فينقص درجة عما يستحقه حالة الأصالة، فلذلك أعطي الرفع والنصب، والجزم بإزاء الجر.

فإن قيل: بم ارتفع الفعل، وهل له رافع لفظي؟ قيل: لا رافع له لفظي، لكن يرتفع بوقوعه موقع الاسم سواء كان الاسم مرفوعًا أو مجرورًا؛ لأنه معنى يرفعه كما أن التجرد عن العوامل اللفظية في حق الاسم لإسناد الخبر إليه معنى يرفع الاسم، والجامع بينهما أن كل واحد منهما عامل معنوي، ومنهم من يجعل تجرد الفعل عن النواصب والجوازم هي العلة في كونه مرفوعًا كما جعل المبتدأ مرفوعًا بتجرده عن جميع العوامل اللفظية، فإذا أوجب هذا المعنى الرفع وهو أقوى الحركات وأثقلها صاحبها أخف الحركات وهو النصب فلم يتهيأ للسائل أن يقول: هلا سلب حركة غير الجر؟ لأجل محافظة الفرعية.

ويمكن أن يقال: إذا كان الفعل يعمل الرفع والنصب في الأسماء سواء كان لازمًا أو متعديًا، فلما احتاج المضارع إلى الإعراب أعرب بمثل عمله وهو الرفع والنصب دون الجر؛ لأن الأفعال لا تعمل الجر، وقد بنيت هذا التعليل على ما رأيته في بعض التفاسير لمن يعتمد عليه في هذا العلم تعليلًا على ما رأيته لبناء " الباء " الجارة على الكسر. قال كسرت الباء في (بسم) لكون حركتها من جنس عملها، فإذا ساغ لهم أن يقيسوا البنائية على الإعرابية فلأن يسوغ لي قياس الإعرابية على الإعرابية أولى، وهذا يمنع السائل من أن يقول هلا أعرب الفعل بالرفع والجر، أو بالنصب والجر.

(الإعراب بالنيابة)

(١- الأسماء الستة)

قال رحمه الله: " واعلم أن الحروف تنوب عن الحركات فيكون فيها علامة الإعراب وذلك في الأسماء الستة: أبوه، وأخوه، وفوه، وهنوه، وحموه، وذو مال، تقول: جاءني أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، فتدل الواو على الرفع، والألف على النصب والياء على الجر ".

الشرح: اعلم أنهم جعلوا إعراب هذه الأسماء بالحروف توطئة لما يأتي من التثنية والجمع إذ كان ترتيب إعرابها أن يكون بعد الواحد فلما كانا يتغير أواخرهما بالحروف جعلوا في الواحد ما هذا سبيله.

وخصوا هذه الستة لمشابهة بينها وبين التثنية والجمع، وذلك أن هذه الأسماء لا تنفك من الإضافة في المعنى، والإضافة فرع على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرع على الواحد فلهذا جعلوا إعرابها كإعرابهما.

فإن قيل: لم جعل إعرابها بهذه الحروف من دون سائرها؟

قيل: لأن هذه الحروف نتائج الحركات وأبعاضها، ألا ترى أنك إذا مددت الضمة تولدت منها " واو "، ومن الفتحة " ألف " ومن الكسرة " ياء " فجعل كل حرف منها قائمًا مقام نظيره من الحركة.

فإن قيل: هلا قال: إنه إعراب بالحروف صريحًا بل قال: الحروف تنوب عن الحركات وعلامة الإعراب؟

قيل: لأن أصل الإعراب بالحركات، والدليل على ذلك أن الأسماء التي يكون إعرابها بالحركات غير محصورة، وما كان إعرابها بهذه الحروف فهي الستة، وهذا هو القياس أن يكون بالحركات لأن الحركة تغير آخر الكلمة، والحرف زيادة في بناء الكلمة، وإذا حصل المطلوب بدون زيادة التعب فلا يحسن الإقدام إليها.

وبعد: فإن هذه الأسماء معربة بالحروف ما دامت مضافة، وإذا زالت عنها الإضافة عادت إلى الإعراب بالحركات. تقول: جاءني أب له، ورأيت أبًا له، ومررت بأب له، وكذا الباقي إلا (ذو) فإنه لا يزول عنها الإضافة، فلو لم يكن هذا هو الأصل لما عادت إليه عند فك الإضافة فتحقق بذلك أن الإعراب بالحركات هو الأصل.

(٢- التثنية والجمع)

قال رحمه الله: " ومنه التثنية والجمع، لأن الاسم إذا ثني لحقه ألف ونون مكسورة أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة، فيكون الألف علامة للرفع كقولك: جاءني مسلمان، والياء علامة للجر في قولك: مررت بمسلمين، والنصب يتبع الجر فيقال: رأيت مسلمين، وإذا جمع لحقه واو مضموم ما قبله ونون مفتوحة أو ياء مكسور ما قبله ونون مفتوحة، فتكون الواو علامة للرفع كقولك: جاءني مسلمون، والياء المكسور ما قبلها علامة للجر كقولك: مررت بمسلمين والنصب كالجر سواء ".

الشرح: عبارة أخرى في هذا الباب وهي أن يقال: إذا أردت تثنية الاسم فافتح آخره وزد فيه ألفًا ونونًا حالة الرفع، وياء ونونًا حالة الجر والنصب، وإذا أردت جمع السلامة فضم أخره وزد فيه واوًا ونونًا حالة الرفع، وزد ياءً ونونًا حالة الجر والنصب، ونون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوح في كل حال.

فإن قيل: فقد ادعيت في الأسماء الستة أنها أعربت بالحروف توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، فهلا فعل فيهما مثل ما فعلت في المفردات، بالواو في الرفع، والألف في النصب، والياء في الجر؟

قيل: لو كان كذلك لالتبست التثنية بالجمع، ولا بد من فرق بينهما فقسمت الحروف الثلاثة بينهما قسمة روعي فيها حقهما على التسوية والتعديل ما لا يكاد يزداد عليها.

واعلم أن أول حركات الاسم الرفع، ولذلك يستحقه بالتجرد عن العوامل اللفظية وهو أقوى الحركات وأثقلها، والنصب أخفها، والجر ألزمها للاسم، ولذلك لا يدخل الفعل، وكذلك الحروف التي هي أخوات الحركات بمنزلتها في الثقل والخفة؛ لأنها نتائجها. وإذ عرفت ذلك فإن " الألف " أصابت التثنية حالة الرفع وبقي " الياء " مشتركة بين التثنية والجمع حالتي الجر والنصب، تقول: جاءني مسلمان ومسلمون، ومررت بمسلمَينِ ومسلِمينَ، ورأيت مسلمَين ومسلِمينَ.

فإن قيل: لم أعطى " الألف " التثنية، و " الواو " الجمع، ولم يفعل ذلك على العكس؟

قيل: لأن " الألف " خفيف و " الواو " ثقيل فأعطي الأخف التثنية لكثرة الاستعمال، وبقي " الواو " على الجمع.

فإن قيل: ما الدليل على أن التثنية أكثر استعمالًا من الجمع؟

قيل: لأن كل جمع يتضمن التثنية وليست التثنية تتضمن الجمع؛ لأن كثيرًا من الأسماء يثنى ولا يجاوز إلى الجمع، وأيضًا فإنه ليس كل مثنى يجمع بالواو والنون بل هو مختص في أغلب الأحوال بأولي العلم من العقلاء مما يكون اسم علم أو صفة: كزيد وعمرو، ومسلم وضارب، وكل اسم لا يثنى إلا بالألف والنون، أو بالياء والنون سواء كان مما جُمع جَمع السلامة أو جمع التكسير، وهذا يدل على أنها أكثر استعمالًا من الجمع بالواو والنون.

فإن قيل: لم اشترك النصب والجر؟

قيل لاشتراكهما في المعنى، لأن قولك: مررت بزيد، معناه: جزت زيدًا، ويوضح ذلك أنهم جوزوا العطف على المجرور بالنصب فيقال: مررت بزيد وعمرًا، ويتبع النصب الجر كما ذكرنا من أنه ألزم الحركات للاسم، فكان حمله عليه أولى من حمله على المتنقل.

فإن قيل: ما بال دخول " النون " على التثنية والجمع؟

قيل: قال سيبويه: " إنه عوض من الحركة والتنوين "، وخالفه أهل الكوفة وقالوا: النون زيدت للفصل بين التثنية والواحد المنصوب، وقال آخرون: هي عوض من التنوين فقط، والدليل على ما قاله سيبويه أنها تسقط في الموضع الذي يسقط فيه التنوين وهو بالإضافة، وتثبت في الموضع الذي ثبتت فيه الحركة وهو مع الألف واللام.

فإن قيل: لم كسر في التثنية وفتح في الجمع؟

قيل: فرقًا بينهما.

فإن قيل: ما الحاجة إلى الفصل بين النونين وصيغة التثنية مباينة لصيغة الجمع؟

قيل: قد يشكل جمع المقصور في النصب والجر بتثنية الصحيح كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص:٤٧] فيقع ما قبل ياء الجمع مفتوحًا كما في التثنية، فلولا الكسر والفتح في " النون " لالتبس جمع المقصور بتثنية الصحيح.

فإن قيل: ما المراد بقولك جمع السلامة؟ فهو ما سلم فيه نظم الواحد نحو: المسلمون والزيدون والضاربون، وأما جمع التكسير: فهو ما ينكسر فيه نظم الواحد نحو: ملائكة، ورجال، وسباع، وحكمه حكم الآحاد في الإعراب. وفي استقصاء جميع ما يتعلق بهذا الفصل طول، وفيما ذكرناه كفاية والله ولي التوفيق.

(إضافة " كلا ")

قال رحمه الله: " و " كلا " إذا أضيف إلى المضمر أعرب إعراب مسلمان، تقول: جاءني كلاهما بالألف في الرفع، ومررت بكليهما، (ورأيت كليهما) بالياء في الجر والنصب.

ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع:

الأول: التثنية.

والثاني: جمع المذكر بالواو والنون، وقد مضى ذكرهما.

والثالث: جمع المؤنث بالألف والتاء، نحو مسلمات، تقول: جاءني مسلمات، ومررت بمسلمات، ورأيت مسلمات، فيكون لفظ النصب كلفظ الجر.

والرابع: ما لا ينصرف نحو: رأيت أحمد، ومررت بأحمد.

والخامس: الضمير في: أكرمتك، ورأيتك، ومررت بك، وإنه، وله، وكذا الجمع أكرمتكم وبكم ".

الشرح: اعلم أن " كلا " و " كلتا " اسمان مقصوران مفردا اللفظ مثنيا المعنى – كما أن " كلا " مفرد اللفظ مجموع المعنى – غير ألفهما مضافتين إلى المضمر حال الجر والنصب حملًا على تغير ألفات الحروف، بيانه: أن ألف " إلى " و " على " لا تتغيران ما دامتا داخلتين على الظاهر تقول: إلى زيد وعلي وعمرو، فلما دخلتا على مضمر انقلب ألفهما ياء نحو: إليه، وعليه، فلما شابه ألف " كلا " (و " كلتا ") ألف "إلى" و " على " جرى عليهما حكمهما يعني لا ينقلب ألفهما مضافتين إلى المظهر وإنما يتغير حيث يضافان إلى المضمر كما هو حكم الحرفين " إلى " و " على "، ووجه المشابهة أن هذين الاسمين لا يوجدان إلا مضافتين كما أن الحرفين لابد لهما من اسم يدخلان عليه ولا ينفردان بأنفسهما، وإنما خص هذا القلب بالجر؛ لأن المحمول عليهما وهما "إلى" و " على " حرفا جر لا حظ لهما في غيره، وتبعه النصب حملًا عليه كما في التثنية والجمع تقول: جاءني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما.

(ما يستوي فيه الجر والنصب)

وأما جمع المؤنث بالألف والتاء فإنه يكسر في موضع النصب مع إمكانه حملًا للفرع على الأصل. وأما غير المنصرف فهو ما منع التنوين والجر لثقله باجتماع السببين فيه أو تكرر الواحد من الأسباب التسعة التي تأتيك في باب ما لا ينصرف إن شاء الله تعالى.

وأما الضمائر فإن كل ضمير منصوب متصل إن اتصل بالاسم فهو مجرور تقول: أكرمتك، فـ " الكاف " في موضع النصب لأنه مفعول فإذا قلت: إكرامك، فـ " الكاف " في موضع الجر لأنه مضاف إليه فيكون لفظ الجر كلفظ النصب، وكذا إذا دخلت على هذه الضمائر الحروف الناصبة والجارة فتجدها مستوية حالتي الجر والنصب، تقول: إنه خارج، فـ " الهاء " في موضع النصب لدخول " إن " عليه بدليل أنك تقول: إن زيدًا خارج، فإذا قلت: المال له، فـ " الهاء " في موضع الجر لدخول اللام الجارة عليه بدليل أنك تقول: المال لزيد، وكذلك سائر الضمائر نحو: إنهما، ولهما، وإنكما، ولكما، وإنها، ولها، وإنكم، ولكم، يستوي لفظ المنصوب والمجرور كما ترى.

فإن قيل: هل يتبع النصب الجر في جميع هذه المواضع الخمسة أم يختلف الحكم في ذلك؟

قيل: لا، بل يختلف فإن النصب يتبع الجر في التثنية، والجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء لملازمة الجر للأسماء وقد ذكرناه، وأما في باب ما لا ينصرف فإن الجر يتبع النصب لخفة حركة النصب وهو في موضع يحتاج إلى التخفيف فلابد من أن ينصب في موضع الجر.

وأما الضمائر فالاستواء فيها اشتراك لا يتبع أحدهما صاحبه لاشتراك المعنى وقد ذكرناه.

فإن قيل: لم دخلت هذه " اللام " مكسورة على المظهر ومفتوحة على المضمر؟

قيل: الأصل في كل حرف جاءت على حرف واحد – نحو: واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء – أن تبنى على أخف الحركات التي هي الفتحة إلا أن

هذه " اللام " كسرت مع المظهر فرقًا بينها وبين لام الابتداء، وذلك قولك في الملك: إن فلانًا لهذا، أي: في ملكه، وإن فلانًا لهذا، أي: هو هذا، فلو فتحها في الموضعين لالتبس معنى الملك بمعنى الابتداء فلذلك كسرت مع المظهر، وبقيت مع المضمر على حالها.

(٣- إعراب الأفعال الخمسة)

قال رحمه الله: " ومن قيام الحرف مقام الحركة " النون " الذي بعد ألف ضمير الاثنين، و " واو " ضمير جماعة الذكور، و " ياء " ضمير المؤنث في قولك: تفعلان ويفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فإنه علامة الرفع تسقط في النصب، والجزم، تقول: لم يفعلا ولن يفعلا ".

الشرح: اعلم أن اتصال هذه الضمائر يمنع الفعل من أن يتغير آخره بما يوجبه الإعراب ولا يخرج الفعل باتصالها به من كونه مضارعًا فأدت الضرورة إلى أن يؤتى بحرف يقوم مقام الإعراب وهو " النون " الذي يجعل ثبوته علامة للرفع وسقوطه علامة للنصب والجزم، ومعنى قوله: " ومن قيام الحرف مقام الحركة " أي ومن جملة المواضع التي يقوم الحرف فيها مقام الحركة هذا الموضع يعني هذه الأمثلة الخمسة يكون " النون " فيها علامة للرفع كما أن الواو والألف في الجمع والتثنية علامة للرفع.

فإن قيل: لم جعل هذه " النون " علامة الإعراب دون سائر الحروف؟.

قيل: لقربها من حروف اللين لما فيها من الغنة، وذلك أن أولى ما يجعل علامة الإعراب حروف اللين؛ لأنها أخوات الحركات كما ذكرنا، لكن لما كان في زيادتها ها هنا كلفة وبشاعة زيد ما هو أقرب منها من سائرها وهو " النون ".

فإن قيل: لم تثبت في الرفع، وتسقط في الجزم والنصب؟

قيل: أما الرفع فإنه أول حركات الكلمة فثبوته في أول أحواله أولى؛ لأن السقوط فرع على الثبوت، وأما النصب والجزم فيستويان كما يستوي الجر والنصب في التثنية والجمع؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء.

واعلم أن " النون " في فعل جماعة المؤنث وهو (فعلن) و (يفعلن) علامة الجمع بالاتفاق، وهو اسم مضمر عند أكثرهم، أما (فعلن) فهو ماض لا كلام فيه، وأما (يفعلن) فبني حملًا على الماضي، فـ " النون " فيه حكمه ألا تحذف حيث تحذف " النون " التي جاءت علامة للرفع في الأمثلة الخمسة؛ لأنها حرف جعل علامة الإعراب، وذلك اسم مضمر متصل مرفوع بمنزلة " التاء " في (فعلت)، و " الواو " في (يفعلون) مثل ذلك في

القرآن قوله عز وجل: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البقرة:٢٣٧] "النون " ثابت في (يعفون) لأنه (يفعلن) من " العفو " فـ " النون " فيه ضمير جماعة المؤنث، ولو كان (يفعلون) لسقط " النون ".

فصل:

مسألة في الفرق بين حروف التثنية والجمع وبين هذه الضمائر:

اعلم أن " الألف " في (يضربان) ضمير الفاعل المثنى بمنزلة أن تقول: (يضرب الرجلان)، و " الواو " في (يضربون) ضمير الفاعل المجموع بمنزلة أن تقول: (يضرب الرجال)، و " الياء " في (تضربين) ضمير الفاعل المؤنث بمنزلة أن تقول: (تضرب أنت)، وأما " الألف " و " الواو " و " الياء " في (ضاربان) و (ضاربون) و (ضاربين) فإنها ليست بأسماء مضمرة كما في الأفعال وإنما هي علامات التثنية والجمع.

وحروف الإعراب عند سيبويه بمنزلة " الدال " من (زيد)، والإعراب مقدر فيها كما في الأسماء المقصورة، وقد ذكرنا ذلك في موضعه.

والفعل لا يثنى ولا يجمع بدليل أنه لو كان قولنا (يضربان) تثنية الفعل لجاز أيضًا أن تقول: زيد يضربان ويضربون إذا حصل منه ضربان أو ضربات، فلما لم نقل ذلك دل على أن " الألف " و " الواو " ضمير المثنى والمجموع لا تثنية الفعل وجمعه فاعرف هذا الفرق.

(٤- الفعل المضارع المعتل الآخر)

قال رحمه الله " ومن ذلك حروف اللين في الفعل المعتل الآخر فإنها تثبت ساكنة في الرفع كقولك: هو يغزو ويرمي ويخش، وتسقط في الجزم سقوط الحركة نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، ويتحرك الواو والياء في النصب نحو: لن يغزو، ولن يرمي، فتبقى الألف ساكنة في النصب مثلها في الرفع نحو: لن يخشاها، لامتناعها عن الحركة".

الشرح: تلخيص هذا المعنى أن يقال: إن هذه الحروف ساكنة في الرفع، ساقطة في الجزم، متحركة في النصب إلا " الألف " لامتناعها من الحركة.

فإن قيل: ما منعك أن تقول: هو يغزو أو يرمي في الرفع كما تقول: هو يطلب ويضرب؟

قيل: القياس على ما قلت إلا أن حركة الرفع في " الواو " و " الياء " في ذلك مستثقلة، فبقيا ساكنين، وأما في النصب فتحركهما لعدم هذا الاستثقال.

فإن قيل: لم تسقط هذه الحروف في الجزم؟

قيل: يمكن أن يقال: إنما يوجب سكون الكلمة حقه أن يحذف الحركة أو ما يقوم مقامها، فلما لم يجد شيئًا منها حذف الحرف المعتل؛ لأنه كالقائم مقام الحركة (بخلاف ما) صنع في الكتاب صريحًا بقوله: " ومن ذلك حروف اللين " يعني: ومن جملة قيام الحرف مقام الحركة، والدليل أن هذه الحروف لا تكون قائمة مقام الحركة صريحًا هو أن كل واحد منها لام الكلمة بمنزلة " الدل " من (زيد) فكما لا يقال في الاسم الذي في آخره أحد هذه الحروف كعصا والقاضي إنه حرف يقوم مقام الحركة كذلك ها هنا، على أن هذا الحرف يتحرك حالة النصب كما يتحرك الصحيح، فلو كان هذا قائمًا مقام الحركة لما اجتمع الأصيل وما ينوب منابه معًا، وإذا كان كذلك فقد ثبت أن هذه الحروف لا تكون قائمة مقام الحركة صريحًا بمنزلة " النون " في الأمثلة الخمسة، بل هي كما قلنا إنها تشابه ما يقوم مقام الحركة في هذا الحكم، ويؤيد ذلك إعادتها عند الجازم والأمر حيث وجد ما يقوم مقام الحركة نحو: يغزوان، ويرميان، فيقول: لم يغزوا، ولم يرميا، واغزوا، وارميا، بإثبات " الواو " و " الياء " لأن "النون" قائم مقام الحركة فحذف في الأمر وعند الجازم وبقي " الواو " و " الياء " على حالهما فاعرف ذلك، وقيل إنما حذف هذه الحروف في الجزم لكي لا يلتبس حالة الرفع بحالة الجزم.

(الأسماء المعربة)

قال رحمه الله: " واعلم أن الأسماء على ضربين: معرب ومبني، فالمعرب على ضربين: منصرف وغير منصرف، فالمنصرف ما دخله الجر مع التنوين، وغير المنصرف ما لم يدخله الجر مع التنوين، وكان في موضع الجر مفتوحًا ".

الشرح: قيل في حد المعرب: هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل.

والمبني: ما لزم وجهًا واحدًا فلم يختلف باختلاف العوامل.

وليس هذان الحدان بجامعين لجميع ما يدخل تحت لفظة المعرب والمبني؛ لأن المعرب ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل نحو: المقصور المعرب كـ (عصا) والذي في آخره باختلاف العوامل حالة الرفع والجر.

وأما المبني ففيه ما لا يدخله عامل حتى لا يختلف لفظًا فيعرف عند ذلك أنه مبني، وذلك نحو: الأمر والحروف، فإن الأمر لا يدخله عامل، والحرف لا عامل له، والحد ينبغي أن يدخل فيه جميع ما هو منه ويخرج منه ليس منه.

وإذا كان كذلك فلا بد من إدراج لفظة (التقدير) عند تحديد الإعراب والمعرب، وذلك قولنا: المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا، والمبني: ما كان آخره على وجه مخصوص لا لعامل، ويمكن أن يقال: المعرب: هو ما يكون آخره على وجه مخصوص من الحركة والسكون أو ما ينوب منابها لعامل لفظي أو معنوي، وهذا الحد شامل للأسماء والأفعال المعربة بالحركة والسكون، وبالحروف، وبما لا يظهر فيه الإعراب، ويدخل فيه ما ليس له عامل لفظي كالمبتدأ وخبره، والفعل المضارع حالة الرفع فتأمل ذلك تعرفه.

(الممنوع من الصرف)

فإن قيل: لم جعلت علامة غير المنصرف امتناع دخول التنوين والجر؟

قيل: لأن الاسم متى اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة أو تكرر فيه سبب، كل سبب ثاني أصل ثقل، وشابه الفعل فمنع التنوين والجر؛ لأنهما لا يدخلان الفعل.

فإن قيل: وما تلك الأسباب؟

قيل: هي: وزن الفعل، والصفة، والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث، والعدل، والتأنيث، والجمع، والعجمة، والتعريف، والتركيب، وتتبعت بذكر هذه الأسباب مرتبة كما أوردها في الكتاب، وقد ذكر المراد بكل واحد منها كما تعرفه إن شاء الله.

أما المراد بـ (وزن الفعل): أن يكون الاسم على وزن يختص بالفعل أو يغلب عليه. فالمختص به نحو (فعل) لأنه لا يكون في الأسماء، والغالب نحو (أفعل) فإنه مما يكثر في الفعل، ويقل في الاسم.

والمراد بـ (الوصف) ظاهر: وهو أن يكون الاسم مشتقًا من معنى ويكون مع ذلك موضوعًا على أن يجري على الشيء تبعًا له كأحمر وأصفر، وهما مشتقان من الحمرة والصفرة، ثم إنك تجريهما على موصوف، كقولك: هذا ثوب أحمر وأصفر. والمراد بـ(الألف والنون): كل ألف ونون كانتا زائدتين في الاسم، ثم امتنع دخول تاء التأنيث عليهما، ومثال ذلك: الألف والنون في (سكران) و (عطشان) وكذا كل (فعل) مؤنثه (فعلى)، وكذلك الألف والنون في الاسم العلم إذا علم زيادتهما نحو: (سعدان) و (مروان)، لا يجوز دخول تاء التأنيث على شيء من ذلك، أما باب (سكران) فيمتنع دخول " تاء " التأنيث عليه من حيث إنهم استأنفوا للمؤنث صيغة وهي (فعلى) لقولهم: (سكرى) في مؤنث (سكران) وأما باب (مروان) و (عثمان) فلا يدخل تاء التأنيث عليه؛ لأنه لا يحتاج إلى الفرق فيما هو اسم غير صفة بين المذكر والمؤنث.

والمراد بـ (العدل): أن يكون للاسم صيغة في الأصل فتعدله عنها إلى صيغة أخرى كقولك: عمر، وزفر، والأصل: عامر، وزافر.

والمراد بـ (التأنيث): أن يكون الاسم موضوعًا (للتأنيث) كسعاد، ومريم، أو يكون في الاسم علامة التأنيث لا يجوز حذفها كالتاء في: طلحة، وحمزة.

والمراد بـ (الجمع): أن يكون بصيغة مختصة بالجمع فلا يجيء واحد بتلك الصيغة نحو: مساجد، ومصابيح.

والمراد بـ (العجمة): أن يكون الاسم أعجميًا ولا يكون من أوضاع اللغة العربية كإسماعيل وإبراهيم، وينبغي أن يعلم أنه لا يكون للعجمة مدخل في هذا الباب حتى يكون في الأسماء الأعلام، فإن كان في الأسماء الأجناس كاللجام، والفرند لم يكن لها تأثير في حديث منع الصرف.

والمراد بـ (التعريف) في هذا الباب: أن يكون الاسم علمًا قد وضع لشيء بعينه (كزيد، وعمرو).

والمراد بـ (التركيب): أن تضم اسمًا إلى اسم فتجعلهما بمنزلة اسم واحد كقولهم: حضرموت، وبعلبك، فهذه عبارات الشيخ رحمه الله.

فإن قيل: لم انفتح غير المنصرف في موضع الجر؟

قيل: حملًا للثقيل على الخفيف إذ هو موضع يحتاج إلى التخفيف، والتسكين حال بناء وضعف، فالسكون في مكان الحركة القوية إجحاف في الكلمة، فحمل على الحركة لذلك، ويمكن أن يقال: إن غير المنصرف يشابه الفعل في أنه ثاني الاسم الأعم الذي هو " شيء " باجتماع السببين فيه كما أن الفعل ثاني الاسم من وجهين: أحدهما: أنه مشتق منه، والثاني: أن الأفعال أخبار عن الأسامي، ولابد من إعقال المخبر عنه أولًا حتى الإخبار عنه، وإذا كان كذلك فإن في الأفعال ما يستوي فيه الجزم والنصب كما ذكرنا في الأمثلة الخمسة فحمل على الفعل في هذا الحكم أيضًا، كما حمل عليه لذلك في امتناع الجر والتنوين إذ كان الجر في الأسماء بمنزلة الجزم في الأفعال، وفي الفتحة في موضع الجر اختلاف بينهم في أنها حركة إعراب أم بناء؟.

فصل: اعلم أن هذه الأسباب التي اعتبرنا في باب (منع الصرف) كلها فروع على الأصل، وذلك أن الاسم الذي هو " شيء " هو أول الأسماء عندهم وأعم العام، ولذلك يقع على الموجود والمعدوم والقديم – تعالى – والمعاني والذوات، والأسباب التي

عددناها فروع عليه وثوان له، بيان ذلك أن " الشيء " مذكر والتأنيث فرع عليه، وهو نكرة والتعريف فرع عليه، وهو عربي والعجمة فرع عليه، وهو مفرد والجمع فرع عليه، وهو غير معدول والعدل فرع عليه، وهو غير صفة والوصف فرع عليه، وهو غير مركب والتركيب فرع عليه، وليس هو على وزن الفعل ووزن الفعل فرع عليه، وليس فيه زيادة والألف والنون فرع عليه، فعرفت بذلك فرعية هذه الأسباب.

فإن قيل: هلا منعت الصرف لوجود فرع واحد؟ قيل: (لا) لأنه لا يخرجه الفرع الواحد بانفراده عن الأصل حتى يجتمع فيه اثنان فيغلبا عليه بتغير حاله لاجتماع الثقلين فيه، ولذلك لا يلتفتون إلى أشياء كثيرة يمكن عدها من فروع هذا الباب نحو: التثنية، والجمع الذي ليس على وزن " مفاعل "، والتأنيث غير اللازم نحو (ضاربة) على هذا كثير؛ لأنه ليس لها نهاية التأثير في الفرعية بخلاف ما يعد من الأسباب التسعة؛ لأن لكل واحد غاية التأثير في كونه فرعًا، فلذلك لا يكفي السبب الواحد في امتناع الصرف لمثل هذه العلة، وقد بسطنا الكلام في هذا الفصل ليكون مقدمة وتنبيهًا لمن يتمنى الوقوف على ما أورد رحمه الله من الفوائد على طريق الإجمال والله ولي الكفاية.

قال رحمه الله: " وجميع ما لا ينصرف أحد عشر: خمسة لا تنصرف مع أنها نكرة وهي: (أفعل) صفة نحو: أحمر، و (فعلان) مؤنثه (فعلى) نحو: سكران وسكرى، والصفة المعدولة نحو: (مثنى) وثلاث ورباع، كقول الله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر:١] فمثنى وثلاث ورباع صفات لأجنحة معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وكذا جميع الأعداد المعدولة ".

الشرح: اعلم أن هذه الأشياء التي لا تنصرف على قسمين: أحدهما ما لا ينصرف في المعرفة والنكرة، والآخر: ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

فالأول منها: ما بدأ به في الكتاب، وهي خمسة أنواع: أولها: ما فيه وزن الفعل والوصف نحو: أحمر، وأصفر، وأسود، وأبيض، هذه نكرات كما لا يخفى.

والثاني: سكران، وغضبان، وعطشان، الألف والنون فيها زائدتان؛ لأنه من (سكر، وغضب، وعطش) فهذا سبب واحد، والثاني: الوصف. والثالث من الخمسة: الصفة المعدولة، ولقبه يتضمن بيان السببين.

وقد يجيء في بعض النسخ " ومن ذلك (أخر) كقولك: مررت بنسوة أخر "، وقيل في علة امتناع صرفه: إنه صفة معدولة عن الألف واللام.

قال ابن الوراق: " ونعني بالعدل: العدول عما يوجبه استعمال أخواتها وهي: الأصغر، والأكبر، والأفضل، يستعمل مع الألف واللام كما ترى، وكذلك تقول في صفة المذكر والمؤنث (الآخر) و (الأخرى) كما تقول: الأفضل، والفضلى، وكذلك البواقي ". وقد بسط ابن الوراق القول في تقرير هذا المعنى إلا أن هذا الموضع لا يحتمل سوى ما ذكرناه.

فصل: فإن قيل: ما تعني بالمعرفة والنكرة؟

قيل: المعارف خمسة: العلم، والمعرف بالألف واللام، والمضمر، والمبهم، والمضاف إلى واحد منها، والتعريف المعتبر في باب منع الصرف هو الأول. والنكرة: كل اسم وضع ليدل على واحد من جنس لا بعينه نحو: رجل وفرس.

فإن قيل: ما فائدة التخصيص في قوله: " فعلان مؤنثة فعلى " مع أن " فعلان " الذي لا فعلى له غير منصرف نحو: مروان وعثمان؟

قيل: فائدة ذلك أن " فعلان " الذي مؤنثه " فعلى " نحو: سكران وسكرى لا ينصرف في المعرفة والنكرة، وأما " فعلان " الذي لا فعلى له لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وفي هذا القسم يعد النكرات مما لا ينصرف فلا بد من التخصيص.

فإن قيل: ما تقول في (رحمن)؟ أتصرفه أم لا؟

قيل: لا، لاجتماع السببين فيه وهما الألف والنون والوصف، وقد ذكرنا فيما تقدم أن الأصل في اعتبار السببية في الألف والنون أن تكونا زائدتين، وأن لا يدخل تاء التأنيث فيهما، وإذا كان حصول ما يمنع من دخول التأنيث في الاسم مانعًا من الصرف فلأن يكون استحالة تصوير التأنيث مانعًا من ذلك أولى.

فإن قيل: ما معنى قوله: " وكذا جميع الأعداد المعدولة "؟

قيل: معنى ذلك أن خماس وسداس إلى عشار لا ينصرف كما أن ثلاث ورباع لا ينصرف لأنها معدولة من: خمسة خمسة وستة ستة، وقيل في علة امتناع الصرف في

الأعداد المعدولة: إنها معدولة من اللفظ والمعنى، فالعلة فيه تقوم مقام السببين والعلتين، وقيل: بل عدلت في الغالب عن المؤنث نحو: ثلاثة وأربعة، فمنعت الصرف لاجتماع العدل والتأنيث.

قال رحمه الله: " وما فيه ألف التأنيث مكسورة نحو: حبلى وبشرى، أو ممدودة نحو: حمراء، وصفراء، وصحراء، والجمع الذي بعد ألف حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو: مساجد ومصابيح، وإن كان أوسط الثلاثة متحركًا كان الاسم منصرفًا البتة نحو: صياقلة. فإن كان بعد ألف الجمع حرفان ثانيهما ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم وأثبتها في النصب بغير تنوين وذلك قولك: هؤلاء جوار، ومررت بجوار، ورأيت جواري، فاعلم ".

الشرح: الاسم الذي فيه ألف التأنيث فإنه لا ينصرف وإن لم يكن فيه إلا سبب واحد، وذلك أنهم قالوا في " حبلى " و " بشرى " و " صحراء ": إن التأنيث بمنزلة سبب واحد، ولزومه بمنزلة سبب آخر، وهذا معنى قولهم: إنه سبب متكرر، ويعنون بـ"اللزوم" أن الكلمة صيغت على ذلك، بخلاف ما هو تأنيثه يطرأ عليه نحو: ضاربة وقائمة.

وكذا الجمع الذي بعد ألف حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن فإنه لا ينصرف لسبب تكرر فيه، ومعنى ذلك أن اختصاصه بالوزن الذي لا نظير له في الآحاد بمنزلة تكرير معنى الجمع، وفيه نظر، وذلك أن كونه جمعًا لا يعد من أسباب منع الصرف حتى يكون جمعًا لا نظير له في الآحاد، كما أن التأنيث لا يعتبر حتى يكون لازمًا وإلا فينبغي أن يكون: رجال، وأفراس، وغلمة لا تنصرف لوجود الجمع والتأنيث فيها، وقد أجمعوا في كونها منصرفة، فثبت أن المعتبر في أن التأنيث والجمع – سببان من الأسباب التسعة – وهو أن يكون التأنيث والجمع لازمين.

وإذا ثبت ذلك فإن " حبلى " و بشرى " و " صحراء "، و كذلك " مصابيح " و"مساجد" ونحوها لا تنصرف ولا ترى فيها إلا سببًا واحدًا، ومن جعل لزوم التأنيث والجمع تكريرًا لزمه البيان.

وأما (جوار) فإن الخليل وسيبويه ذهبا إلى أن هذا الاسم اجتمع فيه ثقل وهو الجمع وكونه على زنة جمع الجمع و " الياء " في آخره، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء

حذفوا " الياء " حالة الرفع والجر لأجل التخفيف فنقص عن وزن (فواعل) فدخله التنوين فصار " جوار " و " غواش " و " مجار "، والدليل على صحة ذلك أن " الياء " عادت في موضع النصب لخفته فجرى مجرى (مساجد) لتمام وزن (مفاعل)، والحاصل أنه منصرف حالتي الرفع والجر، غير منصرف حالة النصب.

فإن قيل: كيف تعرف في الاسم الذي في آخره ألف أنها للتأنيث؟

قيل: ذكر ابن جني أن ألف (فعلى) بضم " الفاء " لا تكون إلا للتأنيث نحو "حبلى" و " بشرى " وكذا كل (فعلى) و (فعلى) بالفتح والكسر مما لا ينون نكرة.

فإن قيل: لم شرط فيما كان بعد " ألف " الجمع ثلاثة أحرف أن يكون أوسطها ساكنًا حتى يكون غير منصرف؟

قيل: لأن المعتبر في باب منع الصرف أن يكون جمعًا ليس على زنته في الآحاد شيء، ولا يكون إلا بأن يكون أوسط الثلاثة ساكنًا، فإن كان متحركًا وجد على زنته في الآحاد نحو: (الكراهية) و (العلانية) و (الرفاهية)، هذه وامثالها بوزن (الصياقلة) و(الملائكة) و (العمالقة) و (الطيالسة)، فلذلك شرط السكون في أوسط الثلاثة.

فإن قيل: هلا منع الصرف في القرآن: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان:٤] و ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان:١٥]؟

قيل: رجوعًا إلى الأصل وهو أن الأصل في جميع الأسماء الصرف، ولذلك جاز في الشعر أن يصرف جميع ما لا ينصرف. على أن أكثر القراء يمنعونها الصرف، وذلك أن ابن كثير وابن عامر وحمزة وحفصًا قرؤوا: (سلاسل) بغير تنوين، وفي الوقف بغير ألف، وقرأ ابن عامر وحفص (قواريرا، قواريرا) بغير تنوين فيهما إلا أن أبا عمرو وحفصًا يثبتان الألف في الأولى في الوقف فاعرف ذلك.

قال رحمه الله: " وستة لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة وهي: الاسم الأعجمي الذي يكون علمًا نحو: إبراهيم وإسماعيل، وإذا كان الأعجمي اسم الجنس كاللجام والفرند لم يدخل في ذلك. و " فعلان " لا فعلى له نحو: مروان، وكذا كل اسم في آخره ألف ونون مزيدتان نحو: عثمان، والاسم الذي يكون على وزن الفعل نحو: أحمد، ويزيد، ويشكر، والمعدول نحو: عمر، وزفر عدلا عن عامر وزافر، والمؤنث

بالتاء نحو: حمزة وطلحة، أو بالمعنى نحو: سعاد، والاسمان جعلا اسمًا واحدًا نحو: معديكرب وبعلبك.

فهذا كله لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة تقول: مررت بأحمد وإبراهيم ومروان وعمر وسعاد وطلحة ومعديكرب وبعلبك، ولا ينصرف لقصدك المعرفة وتقول: رب أحمد وإبراهيم ومروان وعمر وطلحة وسعاد ومعديكرب رأيتهم فتنصرف لقصدك النكرة ".

الشرح: هذه الستة هي القسم الثاني من باب لا ينصرف وهي التي لا تنصرف إلا في المعرفة.

أولها: ما فيه العجمة والتعريف نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق.

وثانيها: ما فيه الألف والنون والتعريف نحو: مروان وعثمان وسعدان.

وثالثها: ما فيه وزن الفعل والتعريف نحو: أحمد ويزيد ويشكر.

ورابعها: ما فيه العدل والتعريف نحو: عمر، وزفر، وقثم، تعدل عن عامر وزافر وقاثم.

وخامسها: ما فيه التأنيث والتعريف نحو: طلحة، وحمزة، وسعاد، وزينب.

وسادسها: ما فيه التركيب والتعريف نحو: معديكرب، وبعلبك وحضرموت، فالتعريف في هذه الستة أحد السببين، وإذا كان كذلك فإن نكرتها زال التعريف ولم يبق إلا سبب واحد فلابد من أن ينصرف؛ لأن السبب الواحد لا يمنع الصرف.

وأما القسم الأول وهي الخمسة التي لا تنصرف مع أنها نكرة فإن فيها سببين فوق التنكير بخلاف هذا القسم، فبان الفرق بين الموضعين.

فإن قيل: لم اعتبرت " الأعجمي " العلم في هذا الباب دون ما كان اسم جنس؟

قيل: قياسًا على اللغة العربية، وذلك أن العلم يعد من الأسباب دون ما هو اسم جنس، فاعتبر هذا الأصل في سائر اللغات فلا يلتفت إلى ما هو اسم جنس، لهذه العلة.

واعلم أن كل اسم في آخره ألف ونون يوجد في كتب اللغة بوزن (فعلان) فهما زائدتان، وإذا كان بوزن (فعال) فالنون أصلية.

قال الشيخ: " إن الألف والنون في آخر الاسم حكمهما أن تكونا زائدتين إلا أن يقوم دليل على كون النون أصلية من طريق الاشتقاق ". وفي الأسماء ما يحتمل أن يكون " النون " فيه أصلًا وأن يكون زائدًا لجواز أن يكون مشتقًا من أصلين وذلك نحو: حسان، وسمان، لجواز أن يكونا مشتقين من " الحسن " و " السمن " فيكون " النون " أصلًا فينصرفا، وعلى هذا فقس، ولا تنس ما عرفناك من اعتبار المضارعة بين الألف والنون وبين ألفي التأنيث، ولا يكونان مضارعين إلا إذا لم يدخلهما تاء التأنيث، وإلا فقد خرجا بدخول التاء من المضارعة، ولذلك صرفوا: (ندما، وندمانة) فاعتبر ذلك.

وأما قوله: رب أحمد وإبراهيم، فإنه تمثيل ظاهر لما ينصرف عند التنكير؛ لأن (رب) لا تدخل إلا على النكرة، فإذا قلت: رب أحمد فكأنك قلت: رب إنسان اسمه أحمد، ولا يجوز دخولها على المعرف باللام؛ لأن فيه مناقضة.

قال رحمه الله: " وإذا وقع في هذه الستة اسم على ثلاث أحرف ساكن الأوسط جاز فيه الصرف وتركه مع كونه معرفة ويكون ذلك في المؤنث نحو: هند ودعد، والأعجمي نحو: نوح، ولوط.

وأما في النكرة فليس إلا الصرف، فإن كان الاسم متحرك الأوسط لم يصرف في المعرفة نحو: سقر؛ لأن حكم متحرك الأوسط حكم ما زاد على ثلاثة أحرف نحو: سعاد، وكذلك إذا اجتمع في الاسم أن يكون مؤنثًا وأعجميًا، فإنه يمنع الصرف البتة في المعرفة وإن كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط، وذلك نحو: ماه، وجور في (اسم بلدتين)، وأما في النكرة فليس إلا الصرف ".

الشرح: قد ذكرنا أن العلة التي توجب منع الصرف وهو الثقل لاجتماع الفرعين أو ما يقوم مقامهما، وإذا كان كذلك فإن ما كان من الأسماء الستة على ثلاثة أحرف أوسطه ساكن فحكمه أن يجوز صرفه؛ نظرًا إلى خفته لاختصاره وسكون وسطه، وأن يجوز ترك صرفه؛ نظرًا إلى اجتماع السببين فيه، وقد روعي هذا المعنى في القرآن وهو قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [البقرة:٦١] أي: ادخلوا مصر.

وقال الشاعر[1]: [المنسرح]

لَـــمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا دَعْـــدٌ وَلَـــم تُسْـــقَ دَعْـــدُ بالعُلَـــب

وأما إذا نكر وجب صرفه ولا كلام فيه؛ لأن ما لم يكن فيه هذه الخفة من هذه الستة فإنه يجب صرفه عند التنكير فكيف هذا، وقد يجيء هذا الحكم أي: جواز الصرف وتركه فيما هو مؤنث أو أعجمي كما ذكره في الكتاب مع المثال؛ لأن (فعلان)، والمعدول، وما هو في وزن الفعل، والمركب لا يتصور فيها أن يكون واحد منها على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط كما لا يخفى.

فأما إذا كان في الاسم أكثر من سببين فإنه لا ينصرف مع اختصاره وسكون وسطه؛ وذلك لأن مقاومة الخفة لا تتعدى سببًا، فبقي الاسم على سببين، فلذلك قال في اسم بلدتين وهو (ماه وجور) إنه يمنع الصرف البتة.

فإن قيل: أي الجهتين من الاختصار والسكون معتبره في كون الاسم خفيفًا؟

قيل: الأولى أن يقال كلاهما معتبر؛ لأنك متى تقدر اسمًا على أكثر من ثلاثة أحرف فيه السكون فيكون صرفه غير جائز نحو: سعاد، ومريم، ويوسف، كما لو قدرت اسمًا على ثلاثة أحرف متحرك الأوسط نحو: سقر، فإنه لا يجوز صرفه فدل على أن

---

(١) **البيت لجرير** في ملحق ديوانه ص ١٠٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٦ (دعد)، ٩/ ٣٢١ (لفع)؛ ولعُبيد الله بن قيس الرقيّات في ملحق ديوانه ص ١٧٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٨٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٩٥؛ والخصائص ٣/ ٦١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٧؛ وشرح قطر الندى ص ٣١٨؛ والكتاب ٣/ ٢٤١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠؛ والمنصف ٢/ ٧٧.

الإعراب: "لم": حرف جزم. "تتلفّع": فعل مضارع مجزوم. "بفضل": جار ومجرور متعلّقان بـ "تتلفّع"، و"فضل": مضاف. "مئزرها": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها": ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "دعد": فاعل مرفوع. "ولم": الواو: حرف عطف، "لم": حرف جزم "تسق": فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره. "دعد": نائب فاعل مرفوع. "في العلب": جار ومحرور متعلّقان بـ "تسق".

وجملة "لم تتلفّع... ": لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة "لم تسق... ": معطوفة على جملة "لم تتلفّع" لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: صَرْف "دعد"، ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

الاختصار والسكون معًا شرط في مقاومة أحد السببين، وعبارات الشيخ في الكتاب تنبئ عما قلت، وذلك قوله: " فإن كان الاسم متحرك الأوسط لم يصرف في المعرفة ".

ثم قال: " حكم متحرك الأوسط حكم ما زاد على ثلاثة أحرف " فوضح لك ألا يظهر حكم الخفة إلا بمجموع الأمرين.

فإن قيل: أليس ينبغي أن يكون حكم (ماه) و (جور) بعد التنكير حكم (هند) و (دعد) في جواز الصرف وتركه لبقائهما على سببين وهما العجمة والتأنيث كما أن هندًا ودعدًا فيهما التأنيث والتعريف، فلم قال: " فأما في النكرة فليس إلا الصرف "؟

قيل: بلى، اعتبرنا مع العجمة شرطًا وهو التعريف حتى تعد من الأسباب فنسيه السائل، فلما زال التعريف خرجت العجمة من كونها سببًا فلذلك حكم بوجوب صرفها عند التنكير.

قال رحمه الله: " فهذا جميع ما لا ينصرف فإذا جاوزت ذلك لم يكن الاسم المعرب إلا منصرفًا، ونحو: (حذام) على قول من أعرب فقال: هذه حذام، ورأيت حذام، معدولة عن (حاذمة) فهي في المؤنث كـ (عمر) في المذكر.

فأما على قول من بناها على الكسر فقال (حذام) في كل حال فلا يدخل في هذا الباب، وكذا (فعال) التي تختص بالنداء نحو: يا لكاع، والتي بمعنى الفعل نحو: نزال لا مدخل لهما فيه؛ لأن البناء على الكسر يلزمهما. وكل ما ينصرف إذا أضيف أو دخله الألف واللام انجز، نحو: مررت بالأحمر والحمراء، وبعمركم وعثماننا ".

الشرح: انظر إلى حسن ترتيبه في إيراد تقسيمه من أنواع الأسامي الممنوع صرفها. فصدر الباب بذكر جنس ما لا ينصرف معرفة ونكرة، ثم قفى على إثره بيان ما هو غير منصرف معرفة ومنصرف نكرة، ثم ثلث بما يجوز فيه الأمران الانصراف وضده، إلى أن أتبع في الرتبة الرابعة ما هو مختلف فيه وهو (حذام) ونحوها، وذلك أن أهل الحجاز يبنونها على الكسر في جميع الأحوال، قال شاعرهم[1]: [الوافر]

---

(١) **البيت لِلَجيم بن صعب** في شرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦؛ والعقد الفريد ٣/ ٣٦٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ (رقش)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٧٠؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٢/ ٩٩ (نصت)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣١؛ والخصائص ٢/ ١٧٨؛

إِذَا قَالَـــتْ حَـــذَامِ فَصَـــدِّقُوهَا فَـــإِنَّ القَـــولَ مَـــا قَالَـــتْ حَـــذَام

وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف لاجتماع العدل والتعريف فيها كـ"عمر"؛ لأنه معرفة معدول عن (عامر) كما أن " حذام " معدولة عن (حاذمة).

وضروب العدل ثلاثة:

أحدها: ما عدل عن بناء إلى بناء آخر لإزالة معنى إلى معنى فعدل لفظه ومعناه مثاله ما سبق ذكره أولًا وهو: موحد، ومثنى، وثلاث إلى عشار.

والثاني: ما عدل لفظه دون معناه نحو: عمر، وزفر، وقثم.

والثالث: ما كان على وزن (فعال) وهو على ضروب:

معدول من الصفة نحو: حلاق، فإنه عن (حالقة) وهي المنية.

ومعدول عن المصدر المعرف نحو: حماد عن (المحمدة) قال الشاعر[1]: [الوافر]

=

وشرح الأشمونى ٢/ ٥٣٧؛ وشرح قطر الندى ص ١٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ ومغنى اللبيب ١/ ٢٢٠.

الإعراب: "إذا": ظرف يتضمّن معنى الشرط مبنيّ في محل نصب مفعول فيه متعلق بجوابها. "قالت": فعل ماض، والتاء: للتأنيث. "حذام": فاعل مبنىّ على الكسر في محل رفع. "فصدّقوها": الفاء: واقعة في جواب "إذا"، "صدّقوها": فعل أمر مبنيّ على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل، و"ها" ضمير في محلّ نصب مفعول به. "فإن": الفاء: استئنافية، إنّ: حرف مشبه بالفعل. "القول": اسم "إنّ" منصوب. "ما": اسم موصول في محل رفع خبر "إن". "قالت": فعل ماض، والتاء: للتأنيث "حذام": فاعل مبني على الكسر في محلّ رفع.

وجملة "قالت حذام"، الفعلية: في محل جر بالإضافة. وجملة "صدقوها"، الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة "إنّ القول... " الاسميّة: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية للتعليل. وجملة "قالت حذام" الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: "حذامِ" حيث جاء هذا الوزن مبنيا على الكسر، على وزن "فعالِ".

(١) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية)؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٣٢٧؛ والدرر ١/ ٩٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٥؛ ولسان العرب ٥/ ٢٩٦ (يسر).

جَمــادِ لهــا جَمــادِ، ولا تَقُــولِي طــوال الــدهر مــا ذُكِــرَتْ حَمــادِ

ومعدول عن فعل الأمر نحو: نزال، وتراك، ومناع عن (انزل، واترك، وامنع).

ومعدول النساء وهو ما نحن فيه نحو: حذام، وقطام، ورقاش.

فإن قيل: ما العلة في بناء ما ذكره من المبنيات التي هي (نزال، ولكاع، وحذام) عند من بناه؟

قيل: أما " نزال " وجميع ما هو موضوع للأمر نحو: تراك، ومناع، وخراج، فلقيامه مقام المبني وهو فعل الأمر.

وأما " لكاع " وجميع ما هو معدول عن الصفة في النداء نحو: يا فساق، ويا خباث، وغير النداء نحو: حلاق، وجباذ، فلمشابهته لما استعمل للأمر.

=

اللغة: يَسار: اسم مبني على الكسر لأنه معدول عن الميسرة، والميسرة واليسر بمعنى واحد، وهو الغنى. وقابل: قادم، أو مقبل.

المعنى: طلب إلى زوجته أن تنتظر حتى يوسر، فيحجا معًا، فأنكرت عليه ذلك، وقالت: أأنتظر هذا العام، والعامَ القادِم؟

الإعراب: "فقُلتُ": الفاء: بحسب ما قبلها، "قال": فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع مُتَحَرك، والتاء فاعل. "امكثي": فعل أمر مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. "حتى": حرف غاية وجر. "يسار": اسم مبني على الكسر في محل جر بحرف الجرح والجار والمجرور متعلقان بالفعل "امكثي". "لعلنا": حرف مشتبه بالفعل، و"نا": اسمه مبني على السكون في محل نصب. "نحج": فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوبا تقديره: نحن. "معا": حال منصوب. "قالت": فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازا تقديره: هي. "أعاما": الهمزة: حرف استفهام، "عاما": مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أأنتظر عاما. "وقابِله": الواو: حرف عطف، "قابله": معطوف على (عاما)، والهاء: مضاف إليه محله الجر مبني على الضم وسكن للضرورة.

جملة "قال": بحسب الواو. وجملة "امكثي": مقول القول محلها النصب. وجملة "لعلنا نحج": اعتراضية اعترضت بين الطلب وجوابه لا محل لها من الإعراب. وجملة "قالت": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أنتظر": مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه: بناء "يسار" على الكسر، لأنه اسم لليسر معدول عن الميسرة.

وأما " حذام " وجميع ما هو معدول عن (فاعلة) في الأسماء الأعلام نحو: قطام، وغيرها نحو: سكاب، وخصاف، فلمشابهته كذلك لما هو اسم الفعل، ووجه المشابهة أنها على وزن واحد، وطريق العدل فيها واحد، والتأنيث قائم فصارت في المعنى بمنزلتها.

فإن قيل: لم بنيت كلها على الكسر؟

قيل: إن الأصل في البناء السكون فالتقى ساكنان فحرك أحدهما إلى الكسر على ما هو الأصل.

فإن قيل: لم كان الكسر هو الأصل في تحريك الساكن؟

قيل: لأن الكسر لا يكون إعرابًا إلا باقتران التنوين أو ما يقوم مقامه، فإذا احتيج إلى تحريك الساكن حرك بحركة لا يتوهم أنها إعرابية.

وقيل: إنما حرك إلى الكسر لأنه نظير السكون؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فالتحريك إلى نظيره أولى.

فإن قيل: لم يدخل فيما هو غير منصرف عند اللام والإضافة؟

قيل: لأن المقصود بالمنع هو التنوين؛ لأنه علم التمكن، فالجر يتبعه في الحذف لكونه معاقبًا له في الإضافة، تقول: غلام، وغلام زيد، فالجر في (زيد) يعاقب التنوين الذي كان في (غلام)، وإذا كان كذلك وقد عرفت أن اللام والإضافة يمنعان التنوين عن دخوله في الاسم الذي كانا فيه فعاد الجر؛ لأنه لم يحصل ما يوجب حذفه وهو كونه تابعًا في الحذف للتنوين، ولا يقال: أليس يحذف التنوين مما فيه الإضافة واللام؟؛ لأنه لم يدخله حتى يقال: إنه يحذف منه؛ لأن الحذف فرع على الثبوت.

وقيل: إنما انجز عند دخول الألف واللام؛ لأنهما يزيلانه عن مشابهة الفعل لأنهما لا يدخلان الفعل فصار منصرفًا لذلك.

(المبني من الأسماء والأفعال)

قال رحمه الله: " والمبني من الأسماء نحو: من، وكيف، وما أشبه ذلك مما فيه معنى الحرف وشبهه. والمبني من الفعل ضربان: الماضي، والأمر بغير اللام، فالماضي بناؤه على الفتح نحو: ضرب، وانطلق، واستخرج، والأمر بناؤه على الوقف نحو: اضرب، والأمر صورته صورة المجزوم فتراه كالمجزوم أبدًا تقول: اضرب، واغز، وارم، واخش، واضربًا، واضربوا، فتراه كالمجزوم سواء ".

الشرح: قوله: " والمبني من الأسماء " يتصل بالأول حيث قال: اعلم أن الأسماء على ضربين معرب ومبني ". فذكر (المعرب) وقسميه، ثم جاء بذكر (المبني) ها هنا.

ومعنى المبني: أنه بني بحركة، أو سكون لا لعامل.

والأسماء المبنية على ضربين: ما له حال تمكن وإعراب قبل البناء فحقه أن يبنى على الحركة نحو: قبل وبعد.

وما ليس له تمكن وحالة يعرب فيها فحقه أن يبنى على السكون، وفي الجمل أن كل مبنى من السماء لابد من سبب بناء، إذ كان الأصل في الأسماء الإعراب.

ثم إن من أسباب البناء ما ذكره في المتن وهو أن يكون فيه معنى الحرف أو يشابهه.

فمن الأسماء التي فيها معنى الحرف: (من) في الاستفهام، و (كيف) و (متى) و(أين)، فالسبب في بنائها واحد وهو تضمنها حرف الاستفهام. (من) في السؤال عما يعقل، و (كيف) في السؤال عن الحال، و (متى) عن الزمان، و (أين) عن المكان.

وأما ما فيه مشابهة الحرف نحو (من) و (ما) في الموصلات، و (الذي) و (حيث) فالسبب فيها واحد وهو كونها مبهمة محتاجة إلى ما يوضحها من الجمل التي وقعت صلة لها حتى تظهر فائدتها كما أن الحرف يحتاج إلى غيره لتظهر فائدته، لو قلت: جاءني من، أو: قام الذي، أو: قعدت حيث، لم يكن شيئًا حتى تجيء بما يوضح ذلك، فتقول: جاءني من عرفته وقام الذي رأيته، وقعدت حيث قعد زيد.

وقد ذكرنا فيما تقدم لم بني الماضي على الفتح، والأمر على الوقف؟.

فإن قيل: ما معنى قوله: " الأمر صورته صورة المجزوم "؟

قيل: معنى ذلك أن الفعل المضارع إذا دخله الجازم فيحذف الحركة أو ما يقوم مقامها فإن الأمر يشابهه في الصورة تقول: لم يضرب، ولم يضربا، ولم يضربوا، ولم يغز، ولم يغزوَا، ولم يغزُوا، ولم يرم، ولم يخش، فتحذف الحركة من (يضرب)، والنون من (يضربان، ويضربون)، والواو والياء والألف من (يغزو، ويرمي، ويخشى)، تقول: اضرب، اضربا، اضربوا، واغز، واغزوَا، واغزُوا، وارم، واخش، فترى صورة المجزوم والأمر على سواء.

(الفرق بين المعرب والمبني)

قال رحمه الله: " والفرق بين المعرب والمبني أن حركة المعرب وسكونه يكونان بعامل، ألا ترى أن الجر في (بزيد) هو بالباء، والجزم في (لم يضرب) بلم، وحركة المبني وسكونه يكونان بغير عامل، ألا ترى أن كسرة (هؤلاء)، وسكون (من) ليسا بعامل دخل عليهما، فالرفع في البناء ضم، والنصب فتح، والجزم وقف ".

الشرح: المعرب من الكلمات ضربان: الاسم، والفعل المضارع.

فأما الاسم فلا يكون فيه سكون يوجبه الإعراب، وإنما يكون ذلك في المبنيات نحو (من) و (كم).

فأما الفعل فإنه يعرب بالسكون كما يعرب بالحركات وذلك على ضربين: أحدهما بعمل الحرف، والآخر بعمل الاسم.

فأما الحرف فهي الجوازم التي (هي) (لم، ولما، ولا في النهي، واللام في الأمر، و(إن) في المجازاة).

وأما الأسماء فهي التي تضمنت معنى (إن) الجزائية نحو (من، وما، وأين، ومتى، وحيثما) وأشباهها وسيأتي ذكرها في بابها.

والمبني منها: الحروف كلها، والفعل الماضي بالاتفاق، و (أما) أمر المخاطب فهو مختلف فيه.

فإذا عرفت ذلك فإن وجدت شيئًا مما ذكرت من المعربات مبنيًا كان لعارض.

وأما المبنيات أعني التي هي (الحروف، والماضي، والأمر) فلا يأتي حال يوجد فيها معربة البتة لأن البناء يلزمها.

فصل: واعلم أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وقد أشرت إلى تعليل ذلك فيما تقدم. ثم إن الإعراب كما يكون إما رفعًا، أو نصبًا، أو جرًا، أو جزمًا، فقد يكون البناء بإزائه إما ضمًا، أو فتحًا، أو كسرًا، أو وقفًا نحو: قبل، وبعد، وكيف، وأين، وهؤلاء، وأمس، ومن، وكم.

فإن قيل: ما السبب في بناء (أمس) و (هؤلاء)؟. قيل: أما (أمس) فلتضمنه الحرف وهي " لام " التعريف لأنك أردت بذلك اليوم الذي يلي يومك، إذ كان الأصل في قولك (فعلت كذا أمس): فعلته الأمس. وأما (هؤلاء) فبني لتضمنه معنى حرف الإشارة، وحرك آخرها بالكسر لالتقاء الساكنين.

(البناء اللازم والعارض)

قال رحمه الله: " البناء في الأسماء يكون لازمًا نحو: من، وكيف، وعارضًا وذلك في خمسة أشياء:

المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي، والمنادى المفرد المعرفة نحو: يا زيد، وهو مبني على الضم، والنكرة المفتوحة مع (لا) لنفي الجنس نحو: لا رجل، وما حذف منه المضاف إليه وهو: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وكذا جميع الجهات تقول: جئتك من قبل زيد، ثم تترك الإضافة وتنويها فتقول: من قبل، وتبنيه على الضم، وتسمى هذه غايات. والخامس: الاسم المركب مع غيره نحو: خمسة عشر؛ لأن البناء يعرض فيهما عند تركيب، تقول: خمسة وعشرة فتعربهما إذا فككت التركيب ".

الشرح: البناء اللازم: أن يكون مبنيًا في الأحوال المختلفة ولا يكون له حال يعرب فيها نحو: من، وكيف، وأين، وحيث، وأشباهها.

والعارض: ما كان معربًا ثم طرأ عليه البناء لأمر حصل فيه أو سبب أوجبه، فإذا زال ذلك عاد معربًا.

فإن قيل: أي أمر حصل في هذه الأشياء الخمسة وأي سبب أوجب ذلك فيها؟ قيل: أما المضاف إلى ياء المتكلم فلكونه مضافًا إلى " الياء " وهي متصل مجرور، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فصارت " الياء " لشدة اتصالها بالمضاف كبعض حروفه، ولا يمكن أن يقال: أليس الكاف، والهاء وغيرهما من الضمائر المجرورة بمنزلتها في هذا الحكم، فهلا بني معها المضاف؟ لأن للياء اختصاصات ضعف تبين بها من غيرها، وذلك أنه من حروف اللين وليسا كذلك، والآخر: أنه لا يخرج إليه من الضمة، والثالث: أنه لا يحرك إلى الكسرة والضمة متحركًا ما قبلها، والرابع: أنه لا تجتمع معه الكسرات في كثير (من) الأحوال، والخامس: أنه لا يثبت على صورته إلا إذا انكسر ما قبلها ولذلك كسروا لها " لام " الاختصاص بخلاف دخولها في سائر الضمائر، فلذلك بنو المضاف على الكسر لما بينا في ذلك.

وأما المنادى المفرد المعرفة فبني لمشابهته حرف كناية الخطاب من ثلاثة أوجه وهي: الخطاب، والإفراد، والتعريف، نحو أن تقول: أدعوا، ولم تحصل هذه المشابهة في النكرة، والمضاف، والمضارع له.

أما النكرة نحو: يا رجلًا، ويا راكبًا لم يقع موقع المفرد؛ لأن نداءه شائع بدليل أن كل من أجابه فهو مدعوه، فلم يكن في هذا تعريف ولا إفراد.

وأما المضاف فتعريفه بالإضافة لا بنفسه نحو قولك: يا غلام زيد.

وأما النكرة المفتوحة مع (لا) فبنيت لتضمنها حرف استيعاب الجنس في النفي وهو (من)؛ لأن التقدير عندهم أنه جواب: هل من رجل في الدار فلفظة (من) في الجواب مقدرة.

وقيل: إنما بنيت النكرة مع (لا) لتركبها معها شيئًا واحدًا، وذلك لأن التركيب يقتضي من البناء كالمركبات من الأعداد وغيرها.

وللنحويين الكبار خلاف في هذه المسألة في: هل هو إعراب أم بناء؟ وسيأتيك ذكرها في الفصل الثالث إن شاء الله العزيز.

وأما الغايات وهي: قبل، وبعد، وسائر الجهات فبنيت لمشابهتها الحروف لاحتياجها إلى المضاف إليها في النية كاحتياج الحروف إلى ما دخلن عليها في أوقاتها، وأما إذا كانت مضافة عادت معربة لزوال سبب البناء نحو قولك: من قبلك، ومن بعدك، وقوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر:١٠]، ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَىٰ﴾ [الأعراف:١٠٣]، والأمثلة في القرآن كثيرة، وإذا لم يكن المضاف إليه منويًا فيها عادت إلى الإعراب – أيضًا – لزوال سبب البناء، وذلك لأنها ما دامت محتاجة إلى شيء آخر شابهت الحروف، وإذا استغنت خرجت باستقلالها عن المشابهة، وعلى هذا الوجه قرأ ابن سماك والجحدري والعقيلي[1]: (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) [الروم:٤] منونين.

---

(١) حكى الكسائي عن بعض بني أسد: (لله الأمر من قبل ومن بعد) الأول مخفوض منون، والثاني مضموم بلا تنوين، وحكى الفراء: (من قبل ومن بعد) مخفوضين بغير تنوين. [إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٨٠]

وقال الخوارزمي في التخمير ١/ ٤٧٥: فَإِنْ سَأَلْتَ: فهل يَحسُنُ هذا المعنى في قوله تعالى: (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ)، على قراءة من قرأه نَكرة مُنوَّنَةً؟

أَجَبْتُ: نعم؛ لأنَّ ذلك الزمان المنكّر هو ذلك الزمان الواقع قبلَ وُجُودِ الأشياء وبعد الأزل؛ لأن ذلك الزمان كأنَّه جُزءٌ من الأزمنة التي فيها قيامُ أمر الله تعالى.

وقال الشاعر[1]: [الوافر]

وَسَـاغَ لِـي الشَّـرَابُ وَكُنـتُ قَـبْلا أَكَـادُ أَغُـصُّ بِالمَـاءِ الفُـرَاتِ

وكذلك الحكم في سائرها، وهي: فوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن عل، وأبدأ بهذا اول، وحسب، ولا غير، وليس غير.

وإنما سميت غايات لصيرورتها حدودًا ينتهى عندها، مع أن الأصل فيها أن تكون مضافة.

---

(١) **البيت لزيد بن الصعق** في خزانة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦؛ وتذكرة النحاة ص ٥٢٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥، ٥١٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١٥٤ (حمم)؛ وتاج العروس (حمم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠. ويروى "الحميم" مكان "الفراتِ".

اللغة: ساغ الشراب: سهل مروره في الحلق. غصّ بالطعام أو الشراب: تعذر بلعه فمنعه عن التنفس. الماء الفرات: الماء العذب.

المعنى: هنؤ عيشه، وطاب شرابه بعد أن أدرك هدفه، ونال مبتغاه، وقد كان من قبل لا يستسيغ الماء العذب.

الإعراب: "فساغ": الفاء: بحسب ما قبلها، و"ساغ": فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. "لي": اللام: حرف جر، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "ساغ". "الشراب": فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. "وكنت": الواو: واو الحال. و"كنت": فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "كان". "قبلاً": ظرف زمان منصوب متعلق بـ "أغص". "أكاد": فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا. "أغص": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. "بالماء": الباء: حرف جر، "الماء": اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أغص". "الفرات": نعت "الماء" مجرور بالكسرة.

وجملة "ساغ الشراب": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كنت قبلًا... ": في محل نصب حال. وجملة، "أكاد أغص": في محل نصب خبر "كنت". وجملة "أغص... ": في محل نصب خبر "أكاد".

والشاهد فيه قوله: "قبلًا" حيث نون الشاعر الظرف ليقطعه عن الإضافة لفظًا ومعنى.

وأما المركبات من الأعداد وهي من أحد عشر إلى تسعة عشر فبنيت لتضمنها "واو" العطف؛ لأن الأصل: أحد وعشرة، فحذفت " الواو " وجعلا اسمًا واحدًا، وإنما بنيا معًا؛ لأن " الواو " يؤثر حال ثبوته في المعطوف فيدخله في إعراب المعطوف عليه وحكمه، فكذلك يؤثر حال حذفه – أيضًا – لتضمن معناه في كليهما لتعلق بينهما.

وقيل: إنما بني الثاني لتضمن معنى الحرف، وبني الأول؛ لأنه بمنزلة شطر الكلمة، و (اثنى عشر) مستثنى من بين سائر المركبات في أن الأول معرب وسنورد العلة في باب الأعداد بجميع ما يحتاج (إلى) شرحه إن شاء الله.

قال رحمه الله: " والبناء في الفعل بهذه المنزلة في كونه لازمًا وعارضًا، فاللازم بناء الماضي، والأمر، والعارض بناء المضارع إذا اتصل به نون ضمير جماعة المؤنث نحو: يفعلن، أو نون التأكيد نحو: هل تفعلن؟ ولا يفعلن.

وأما الحروف فلا يكون بناؤها إلا لازمًا؛ لأنه لا حظ لها في الإعراب ".

الشرح: البناء العارض إنما يتصور في شيء معرب قبل ثم يحصل السبب الموجب له فيعرض فيه إلى أن يزول السبب فيعود معربًا، فلهذا قال: " العارض بناء المضارع ".

وأما السبب في بنائه فهو أن هذه " النون " شابهت ألف الضمير وواوه في اتصاله بالماضي والمضارع والأمر، كما أنهما كذلك، بخلاف سائر الضمائر المرفوعة المتصلة، ولما لزم سكون ما قبل " النون " في الماضي لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو في حكم كلمة واحدة لزم لزومًا حتى تعدى إلى ما لا يؤدي صورة اجتماعها فيه من المضاعف طردًا للباب، نحو: رددن وفررن، فقد عدي هذا الحكم إلى المضارع - أيضًا – وإن عدم فيه السبب الذي لأجله سكن في الماضي اعتبارًا للتسوية بينها وبين "الألف" و " الواو " فيما ذكرنا، وفي أنها ضمير متصل مرفوع، وموضوع لما جاوز المفرد مع أنه من حرف واحد، وفي أنها قريبة من " الألف " و " الواو " لما فيها من الغنة، فصار وزان هذا الحكم على سبيل التقريب من أحكام الشرع وزان رخصة قصر الصلاة في السفر عند الفقهاء لما فيه من المشقة، ثم تعدى هذا الحكم إلى من لا يلحقه طردًا للباب، وتسوية للحكم لانضمامهم جميعًا في سلك السفر.

وإذا لزم السكون في " لام " الفعل عند اتصال النون لما ذكرنا تعذر الإعراب، كما لزم الكسر فيما قبل ياء المتكلم في (غلامي) تعذر إعراب المضاف إليها خاصة دون المضاف إلى غيرها من الضمائر.

فإن قيل: على هذا ينبغي أن يبنى المضارع عند اتصال ألف الضمير وواوه به لأن "الألف" تقتضي الفتحة فيما قبله و " الواو " تقتضي الضمة فيما قبله كما أن " النون " اقتضى أن يكون ما قبله ساكنًا تعذر الإعراب؟

قيل: الجالب للحركة في الفعل لا يقتضي وهنا يزعجه عن استحقاقه الإعراب بخلاف السكون فإنه حال ضعف وسقوط قوة وهذا معلوم حسًا.

وهذا التعليل في بناء المضارع عند اتصال " نون " ضمير المؤنث أعجب إلى من له قدم في علم النحو مما ذكروا أن الفعل أصله البناء فبني بأدنى السبب؛ لأنه تجوز وتغميض وتزهيد عن بحث أسرار الغوامض ولله الحمد والمنة.

وأما السبب في بناء الفعل عند اتصال " نون " التأكيد فقالوا لأنها زيادة ضمت إليها لمعنى كما بنى " عمرو " عمرويه لانضمام " ويه " إليه؛ لأنهم قالوا: إن الاسم إذا ضم إلى اسم وجعلا واحدًا بنيا؛ لتضمن الحرف، والأولى أن يقول في بنائه: إن الفعل إنما يعرب لمضارعته اسم الفاعل في أمور قد مر ذكرها قيما تقدم لا لوجود المعاني فيه التي صار الإعراب دلالة عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة فكان إعرابه غير مفيد هذه الفائدة، وإذا ثبت ذلك فإن البناء ها هنا كان أعود وأنفع من الإعراب؛ لأن للحركات التي حصلت في لامه قبل " نون " التأكيد دلالات على أحوال فاعليه من التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، بيانه أنك إذا قلت: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ [الكهف:٢٣] دللت بالفتحة على إفراد الفاعل وتذكيره أو ما هو في حكم المفرد، ودلت الضمة في قوله عز وعلا: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦١] على أن الفاعل ضمير جماعة الذكور، وإذا قلت: اضربن، فالكسرة تدل على ياء ضمير المؤنث، فيبين لك بهذا أن البناء فيه أدخل في المقصود من الإعراب الذي لا طائل تحته.

و " نون " التأكيد على ضربين: ثقيلة وخفيفة. ويجوز تساويهما في الوقوع، إلا أن الخفيفة لا تقع في (فعل) الاثنين، وفعل جماعة المؤنث إلا عند يونس وغيره من

البصريين والكوفيين، يقول: اضربان، واضربنان بالتشديد لا بالتخفيف، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩].

فإن قيل: ما المانع في وقوع الخفيفة في الموضعين؟

قيل: التقاء الساكنين الألف والنون.

فإن قيل: أليس يؤدي إلى ما تفر منه وقوع الثقيلة فيهما لأنهما أولهما ساكن والألف ساكن؟

قيل: بلى، ولكن يجوز التقاء الساكنين في حده، والمراد بحده: أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفًا مدغمًا نحو: دابة، وشابة، وخويصة، وقالوا: إنما يؤتى بنون التأكيد ليتأكد به معنى الطلب، فلهذا يختص بفعل مستقبل: قسم، أو أمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمن، أو عرض نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء:٥٧]، واضربن، ﴿وَلَا نَقُولَنَّ﴾ [الكهف:٢٣]، وهل يذهبن؟، وليتك تقعدن، ألا تنزلن.

ويدخل فعل الشرط عند اتصال (ما) بحرف الشرط؛ لأن (ما) بمنزلة لام القسم في التأكيد، فكما يدخل ثم فقد يدخل هنا قال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الإسراء:٢٨].

وقد يدخل في النفي تشبيهًا له بالنهي؛ لأنهما استويا في أنهما غير موجبين، وقالوا: إنها لا تدخل الماضي ولا الحاضر لكونهما ثابتين، وثبوت الشيء أغنى عن توكيده، ولا يلزم دخولهما على ما ذكرنا من الأقسام إلا القسم؛ لأنه من مظان التأكيد الذي يجاء بجملة ليتأكد القسم عليه، فلزم " النون " في نفسه أولى.

وتكتب الثقيلة (نونًا)، ولك الخيار في الخفيفة إن شئت كتبتها (نونًا) كما ترى في قوله: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، وألفا كما ترى في قوله: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، وإذا وقفت على الخفيفة مفتوحًا ما قبلها قلبتها ألفا كما فعلت ذلك بالتنوين تشبيهًا لها فقلت: اضربا، كما قلت: رأيت زيدًا. والعلة في لزوم بناء الحروف مذكورة في المتن.

(العامل وأنواعه)

(الكلمات المعربة)

قال رحمه الله: " والكلمات المعربة على ضربين:

أحدهما: ما ليس له عامل ظاهر لفظي وهو ثلاثة: المبتدأ، والخبر كقولك: زيد منطلق، فإنهما مرفوعان، وليس معهما عامل ظاهر (لفظي)، وإنما رفعا بالابتداء، ومعنى الابتداء: أن تجرد الاسم من العوامل اللفظية لتسند إليه خبرًا.

والثالث: الفعل المضارع في حال الرفع، فإنك إذا قلت: يضرب زيد، كان (يضرب) مرفوعًا من غير رافع ظاهر.

والضرب الثاني: ما كان له عامل ظاهر (لفظي) كالمجرور بالباء في (بزيد)، وكل ما رفع، أو جر، أو نصب، أو جزم يسمى عاملًا.

والعوامل ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون من الأفعال.

والثاني: أن يكون من الحروف.

والثالث: أن يكون من الأسماء ".

(المبتدأ والخبر)

الشرح: المعنى الرافع للمبتدأ وخبره هو تجردهما للإسناد، وهذا معنى يرفعهما معًا لتناوله إياهما؛ لأن الإسناد يقتضي الطرفين، وهذا كما أن التشبيه الحاصل (في كأن) لما كان يستدعي مشبهًا ومشبهًا به كانت عاملة في الجزأين.

فإن قيل: لم وجب ارتفاعهما لهذا المعنى؟

قيل: حملًا لهما على الفاعل.

فإن قيل: ما الوجه في حملهما عليه؟

قيل: أما المبتدأ فإنه يماثله في كونه مخبرًا عنه، وأما الخبر فلأنه يماثله في كونه جزءًا ثانيًا عن الجملة، أو لأن الخبر هو المبتدأ فحمل على الفاعل بواسطته.

فإن قيل: فإذا استوى الفاعل والمبتدأ وهو أن كل واحد منهما مخبر عنه، فلم جعل الفاعل أصلًا في الباب وحمل المبتدأ عليه؟. قيل: لأن الأصل في الإخبار هو الفعل، فما كان خبرًا عنه لزم كونه أصلًا.

فإن قيل: فالفعل خبر عن المبتدأ في قولك: زيد ضرب، فوجب أن يستويا؟

قيل: بل هو خبر عن الضمير المستتر فيه، والجملة خبر عن المبتدأ، فهو بمنزلة قولك: زيد ضارب أبوه، في أن (ضاربًا) خبر عن (الأب) وهما بمجموعهما جملة وقعت خبرًا عن (زيد).

فإن قيل: بين لي من الأحكام التي تعلقت بباب الابتداء لأنه لابد من معرفتها؟

قيل: اعلم أن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة؛ لأن الفائدة تحصل في أن تخبر السامع عن شيء يعرفه بشيء لا يعرفه كما هو الحاصل من قولك: زيد منطلق، وإذا ثبت هذا فينبغي أن تعلم أنهما إذا كانا معرفتين فلابد أن يكون بينهما ضرب تنكير، بيانه أنك إذا قلت: زيد أبوك، فإن يحتمل وجهين: أحدهما: أن لا يعرف أباه بعينه مثلًا فعرفته إياه، والآخر أن تنبهه على مراعاة حق الأبوة.

ويجوز أن يكون المبتدأ نكرة مقاربة للمعرفة باتصافها نحو قولك: رجل من بني تميم شاعر، قال الله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١].

فإن قيل: أليس يجوز أن تقول: أرجل في الدار أم امرأة؟ فتبتدئ بالنكرة بلا وصف؟

قيل: هذا جائز في الاستفهام لأنك تستخبر ولا تخبر، فشرط التعريف مفقود فيه، وكذلك الحكم في نكرة يكون خبرها ظرفًا لكن من شرطه تقديم الخبر عليه كقولك: لي مال، وعليه دين، وعندي رجل، وقال تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف:٤١]، قالوا: لأن الظرف يصلح أن يكون صفة له، وبالتقديم يخرج عن صلاحية الوصف فتعين كونه خبرًا له.

فإن قيل: قد جاء المبتدأ نكرة من غير تقديم الظرف عليه نحو قوله: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأعراف:٤٦]، ﴿وَوَيْلٌ لَّهُم﴾ [البقرة:٧٩]؟

قيل: هما مصدران رفعا ليدلا على ثبوت الأمر؛ لأن المصدر المنصوب يجيء لتأكيد الفعل غير مقصود بنفسه، فإذا رفع ليخبر عنه مقصودًا بنفسه فأفاد الثبوت دون الحدوث.

(فصل)

والخبر على ضربين: مفرد وجملة.

فالجملة على أربعة أضرب:

فعلية نحو: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [الرعد:٢٦].

واسمية نحو: زيد أبوه منطلق، ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ [التوبة:٧١].

وشرطية نحو: زيد إن تأته يكرمك.

وظرفية نحو: المال لزيد، والحمد لله، والتقدير: المال ملك لزيد، والحمد حق لله، وزيد في الدار، أي: استقر ولا تقدر فعلًا في ذلك خاصًا لا يدل الحال عليه، فلا تقول: (جلس) أو (قعد) هو المقدر في قولك: زيد في الدار؛ لأن الظرف لا يدل إلا على كونه واستقراره دون قعوده وقيامه.

ولابد لجملة وقعت خبرا للمبتدأ من ضمير عائد إلى المبتدأ أو ما يجري مجراه ليرتبط الكلام وسنذكره في آخر الكتاب إن شاء الله.

فإن قيل: هل يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؟. قيل: نعم، قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [يس:١٠] يعني: سواء عليهم إنذارك وتركه، وقال: ﴿سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ﴾ [الجاثية:٢١]، وربما وجب تقديمه كما مر.

فإن قيل: هل يجوز حذف أحدهما؟. قيل: نعم، وكليهما، فمن حذف المبتدأ قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور:١] أي: هذه سورة، وإنما قالوا: المبتدأ محذوف دون الخبر هنا لكون السورة نكرة، وأما حذف الخبر فنحو قوله تعالى: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف:١٨] قالوا تقديره: فصبر جميل أجمل، وجوزوا في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة:٥٨]، ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٞ﴾ [النساء:٨١] أن يكون المبتدأ محذوف الخبر، لكنه يبعد من حيث إنهم قالوا في تقدير الخبر: حطة مسألتنا، وطاعة أمرنا، و (مسألتنا)

و(أمرنا) معرفتان فحصل من تقديرهم أن يكون المبتدأ نكرة وخبره معرفة، فهذا عكس ما أسسه النحويون من أن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

وأما حذف كليهما ففي قوله تعالى: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق:٤] المعنى والله أعلم: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر.

فإن قيل: هل يجوز للمبتدأ أن يكون (له) أكثر من خبر واحد؟

قيل: نعم، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٦].

فصل: وإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول " الفاء " في خبره، وذلك في الاسم الموصول إذا كانت صلته فعلًا نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة:٢٧٤]، أو ظرفًا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل:٥٣].

وكذلك الحكم في النكرة الموصوفة بالفعل، والظرف نحو: كل عبد بشرني بقدوم أبي فهو حر، وكل غلام عندي فهو كيس، وهكذا الحكم إذا دخل على الموصول (إن) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحقاف:١٣]، وما كان الألف واللام بمعنى (الذي) – في قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]، وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟﴾ [النور:٢] – دخل " الفاء " في الخبر.

فإن قيل: ما العامل المعنوي الذي ارتفع به المضارع؟

قيل: وقوعه موقع الاسم سواء كان الاسم مرفوعًا أو مجرورًا، وعلامته التجرد عن النواصب والجوازم كما أن علامة ارتفاع المبتدأ التجرد عن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر التي هي: عملت وأخواتها وإن وأخواتها.

فإن قيل: عرفت استحقاق المضارع الرفع في قولنا: زيد يضرب، وكان زيد يضرب، ومررت برجل يضرب، لوقوعه موقع الاسم المرفوع أو المنصوب أو

المجرور، فما وجه ارتفاعه في قولك: يضرب الزيدان، وقولك: كاد زيد يضرب، وجعل يفعل؟

قيل: الأول فلوقوعه موقع الاسم، لأنه لا يلزم على من قصد على النطق أن يكون ابتداء كلامه فعلًا بل له أن يأخذ في الجملة الاسمية فيقع الاسم موقع الفعل.

وأما: كاد زيد يضرب، وجعل يفعل، فالأصل في ذلك الاسم بدليل مجيئه صريحًا في قوله[1]: [الطويل]

---

(١) صدر بيت عجزه:

وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْغُرُ

البيت لتأبط شرًا في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ٢١/ ١٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ١/ ٣٩١؛ والدرر ٢/ ١٥٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كيد)؛ وَالمقاصد النحويّة ٢/ ١٦٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٤٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٧؛ ورصف المباني ص ١٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢؛ وهمع الهوامع ١/١٣٠.

اللغة: أبت: عدت. فهم: اسم قبيلة الشاعر. تصفر: تتأسف.

المعنى: عدت إلى قبيلتي بعد أن عزّ الرجوع إليهم لمشارفتي على التلف، وكم مثلها فارقتها وهي تتأسف.

الإعراب: "فأبت": الفاء: بحسب ما قبلها، و"أبت": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. "إلى فهم": جار ومجرور متعلّقان بـ "أبت". "وما": الواو حالية، و"ما": حرف نفي. "كدت": فعل ماض ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع اسم "كاد"."آئبًا": خبر "كاد" منصوب. "وكم": الواو: حرف استئناف، و"كم": خبريّة تكثيرية مبنية في محلّ رفع مبتدأ. "مثلها": مضاف إليه مجرور، و"ها": ضمير متّصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "فارقتها": فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبني في محل رفع فاعل، و"ها": ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. "وهي": الواو حاليّة، و"هي": ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. "تصفر": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة "أبت... ": بحسب ما قبلها. وجملة "وما كدت آيبًا": في محل نصب حال. وجملة "كم محلها فارقتها... ": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "فارقتها": في محل رفع خبر المبتدأ "كم". وجملة "هي تصفر": في محل نصب حال.

فَأُبْـتُ إِلَـى فَهْـمٍ وَمَـا كُـدْتُ آيِبًـا

لكن ترك هذا الأصل دلالة في تصريح الحدوث الحاصل في الفعل، والله أعلم بالصواب.

=

والشاهد فيه قوله: "كدت آيبًا" حيث جاء خبر "كاد"، وهو"آيبًا"، اسمًا مفردًا على الأصل، وإنّما القياس استعمال الفعل.